بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية التربية

قسم الإدارة وأصول التربية

أطروحة دكتوراه بعنوان:

الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسيه في الأردن ومعوقاته وسبل تفعيله

Social Control in Primary Schools in Jordan: its Obstacles and Ways to Activate

الطالب

علي خالد مصطفى النظامي

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد محمود الخوالدة

حقل التخصص- أصول التربية

الفصل الدراسي الصيفي

2013 - 2012

الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن ومعوقاته وسبل تفعيله

الطالب

علي خالد مصطفى النظامي

ماجستير علوم تربويه، تخصص إدارة تربوية، كلية العلوم التربوية الجامعة الهاشمية، 2010م

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الفلسفة تخصص أصول التربية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

محمد محمود الخوالدة .... مشرفاً ورئيساً

أستاذ في أصول التربية، جامعة اليرموك

حسن أحمد الحياري .... عضواً

أستاذ في أصول التربية، جامعة اليرموك

يزيد عيسى السورطي .... عضواً

أستاذ في أصول التربية، الجامعة الهاشمية

عبد الحكيم ياسين حجازي .... عضواً

أستاذ مشارك في أصول التربية، جامعة اليرموك

عبد الناصر ذياب الجراح .... عضواً

أستاذ مشارك في علم النفس التربوي، جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الأطروحة 2013/07/21م

الإهـــداء

إلى من ربّياني صغيراً .... والدي ووالدتي

إلى زوجتي الغاليه ورفيقة دربي ..... أبنائي الاعزاء محمد وراشد وعامر والابنه

الغاليه ايه ....

إلى أخوتي الأعزاء الدكتور محمد،الاستاذ عمر،الاستاذ عثمان، الدكتور عامر،

الدكتور مصطفى،الاستاذ خليل،والاخت الغاليه ام احمد

إلى أصدقائي وزملائي

إلى أساتذتي في الجامعة وكل من قدم لي يد العون لإتمام هذه الدراسة

أهدي هذا العمل المتواضع،،،

الباحـــث

علي خالد مصطفى النظامي

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين، وأفضل الصلاة، وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فإنه لا يسعني إلا أنْ أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور محمد محمود الخوالدة، على تفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات قيمة طيلة فترة إعداد هذه الأطروحة، فقد كان مثالاً للتواضع والخلق الرفيع.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة وهم: الأستاذ الدكتور حسن أحمد الحياري، والأستاذ الدكتور يزيد عيسى السورطي، والدكتور عبد الحكيم ياسين حجازي، والدكتورعبد الناصر ذياب الجراح، ومقدراً للتوجيهات، والملاحظات التي أبدوها على هذه الأطروحة.

البـــــــاحث

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

النظامي، علي خالد. الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن ومعوقاته وسبل تفعيله. أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك،2013. (إشراف: الأستاذ الدكتور محمد محمود الخوالدة).

هدفت هذه الدراسة التعرف على وسائل الضبط الإجتماعي في المدارس الأساسية ودورها في تحقيق الضبط الإجتماعي للطلبة، وعلى الطرق والأساليب التي تستخدمها المدرسة الأساسية لتحقيق الضبط الإجتماعي، ومن ثم الكشف عن الصعوبات أو المعيقات التي يمكن أنْ تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي المناسبة للطلبة في المدارس الأساسية في الأردن. وتكوّنت عينة الدراسة من (319) مديراً ومعلماً ومرشداً في المدارس الأساسية للبنين والبنات في محافظة جرش، حيث تمّ اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية. ولتحقيق أهداف الدراسة، أعد الباحث استبانة تكونت بصورتها النهائية من (41) فقرة، وتمّ وضع سؤالين مفتوحين في نهاية الإستبانة: السؤال الأول يتعلق بالصعوبات التي تَحِدّ من تحقيق وسائل الضبط الإجتماعي في المدارس الأساسية، أما السؤال الثاني فيتعلق بسبل تفعيل وسائل الضبط الإجتماعي لتربية الطلبة في المدارس الأساسية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة:

- أنّ درجة التقديرلوسائل الضبط الاجتماعي داخل المدارس الأساسية في الأردن من منظور المديرين والمعلمين والمرشدين جاءت كبيرة.
- أنّ درجة التقدير لدور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة من منظور المديرين والمعلمين والمرشدين جاءت كبيرة.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) حول دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة من منظور المديرين والمعلمين والمرشدين تعزى لأثر متغيرات الجنس، المؤهل العلمي، والخبرة.
- أن أبرز الصعوبات التي تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة هي: الإدارة المدرسية والتشريعات التربوية، التأثر بالثقافات الأخرى، الابتعاد عن القيم وأساليب الضبط المجتمعي، والقوانين الجائرة بحق المعلم في وزارة التربية.

وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحث عدداً من التوصيات؛ منها: تفعيل دور المرشد التربوي المدرسي، استخدام أسلوب القدوة الحسنة، عقد محاضرات وندوات لبيان أهمية عوامل الضبط الاجتماعي لطلبة المدارس الأساسية، التركيز على مبدأ الانتماء للأسرة والبيت والمدرسة، وإعطاء معلم التربية الإسلامية دوراً أكبر وزيادة عدد حصص التربية الإسلامية لتحقيق عوامل الضبط الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الضبط الإجتماعي، المدارس الأساسية، الأردن.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تُعد التربية الإجتماعية العملية التي بواسطتها يتعلم الفرد طرق مجتمع ما، أو جماعة ما حتى يتمكن من المعيشة في ذلك المجتمع أو بين أفراد تلك الجماعة (داغستاني، 2001، 157). ولا يوجد مجتمع إنساني دون بناء هيكلي يقوم عليه ويحدد بواسطته مصالحه، ويربط بين أفراده ومؤسساته وجماعاته الإجتماعية بعضها ببعض، من هنا حرصت المجتمعات الإنسانية على إيجاد النظام الإجتماعي الذي يضم المعايير والقيم والتعاليم والقوانين التي تتضمن الموانع والمحرمات والمكافآت والعقوبات لكي تقوم بإرشاد وتوجيه الأفراد لتحقيق التماثل مع المجتمع وحمل صفاته الثقافية والإجتماعية (القريشي، 2011، 88).

تشكلت الضوابط الإجتماعية مع وجود المجتمعات البشرية، وكانت على الدوام إلزامية للفرد في المجتمع، فالفرد لم يكن حرًا في أعماله وأفعاله بل ظل دائماً محاطًا بقيود وضوابط تحدد أحكامه وتوجهها، وتتباين هذه الضوابط بتباين المجتمعات وتتطور هذه الضوابط أحيانًا وقد تتعثر أحيانًا أخرى، فما يقبله مجتمع في مرحلة تاريخية معينة، يغدو بعد فترة عائقًا أمام حريته وإبداعه في المجتمع نفسه، فيبدأ الفرد في تعديله أو تغييره، ليتلاءم مع طبيعة المكان والزمان للفترة التاريخية الجديدة (البرغوثي، 2001، 46).

وقد حظي موضوع الضبط الاجتماعي بمكانة هامة في دراسات علم الاجتماع منذ نشأته حتى اليوم، حيث اهتم الباحثون في هذا العلم بدراسة النظم والأنساق الإجتماعية ودورها في خبرة سلوك أعضاء المجتمع، وتدعيم النظام الاجتماعي. فتحقيق الضبط في المجتمع يتم من

خلال أشكاله الرسمية وغير الرسمية، والتي تتباين آثارها بحسب نوع الأدوات والأساليب التي يستخدمها، وكلما قوي نفوذ هذه الأساليب على الأفراد ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في الالتزام بالمعايير الاجتماعية، ويرى بعض العلماء أنّ فاعلية الضبط الإجتماعي والالتزام بالمعايير السائدة تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى. فالمدرسة؛ هي المؤسسة الاجتماعية التي أنشأها المجتمع لتقابل حاجة من حاجاته الأساسية وهي تطبيع أفراده تطبيعاً اجتماعيا يجعل منهم أعضاء صالحين، وأصبحت هي الوحيدة القادرة على توفير الفرص الكافية لإكساب تلاميذها الخبرات التعليمية وتكشف ميولهم واستعداداتهم وتستثمرها وتعد كل فرد للمهنة التي تناسبه، وأصبحت ترسم الخطط لتلاميذها ليتعلموا الاعتماد على النفس في سن مبكرة كما أصبحت نقطة الالتقاء للعلاقات العديدة والمتداخلة، ولذا أصبحت المدرسة قوة إجتماعية موجهة تعمل على بناء الشخصية السوية وإكساب التلميذ الخبرات التي تهيؤه لمواجهة تحديات الحياة الاجتماعية (أبو جلالة والعبادي، 1998، 64).

ويشير مفهوم الضبط الاجتماعي من وجهة نظر المنظومة الاجتماعية إلى مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على أفراده ويستعين بها على حماية مقوماته والحفاظ على قيمه ومواصفاته، ويقاوم بها عوامل الانحراف ومظاهر العصيان والتمرد، فينطوي مفهوم الضبط على تقرير العلاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي، وعلى كيفية تقبل الأفراد وفئات المجتمع للطرق والأساليب التي يتم بها الضبط (الأخرس،1997، 19).

والضبط الاجتماعي قوة اجتماعية فاعلة في حياة الأفراد والجماعات والمؤسسات يتشربها الفرد من مجتمعه عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها هيئات ومؤسسات

اجتماعية متعددة ذات نفوذ قوي، تشرف على النمو الاجتماعي للطفل وعلى تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، كما تعد التنشئة الاجتماعية من العمليات الأساسية في حياة الإنسان، لأنّ مقومات شخصية الفرد تتبلور من خلالها ولها أهمية كبيرة، حيث "أنها تقوم بتحويل الفرد من مخلوق ضعيف عاجز إلى شخصية قادرة على التفاعل في المحيط الاجتماعي الذي يحتويها منضبطاً بضوابطها" (فرح، 1989، 43).

كما يُعد الضبط الاجتماعي من أهم مقومات المجتمع الإنساني وسمه ملازمه لكل المجتمعات على اختلاف درجة تحضرها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فلا يوجد تنظيم اجتماعي دون معايير ضابطة للسلوك الإنساني تحدد الأدوار الاجتماعية والأوامر والنواهي والمسموح والممنوع ضمن قوالب سلوكية أو عادات اجتماعية أو قوانين أو معتقدات أو قيم إجتماعية. وهو بهذا "الضمان والدرع الواقي من الانحرافات الاجتماعية لتحقيق التناسق والتوافق الاجتماعي بين الأفراد والجماعات" (صديق، 2001، 43).

وتُعد التربية وسيلة المجتمع في تحقيق تقدمه الحضاري، إذ أنها تحقق أهداف ذلك المجتمع وفقاً لخصائص العصر ومتطلباته، وهي عملية مستمرة لا تنتهي إلا بانتهاء الحياة، كما أنها تُشكل شخصية الفرد وتؤصل هويته، غايتها إيجاد المواطن الصالح المنتج، القادر على المساهمة في تطوير مجتمعه بشكل ينسجم مع القيم والمثل العليا للمجتمع. فالتربية تهدف إلى تعليم النشء المهارات العلمية والاجتماعية والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك التي تخلق منهم مواطنين صالحين.

والتربية في جوهرها عملية قيمية، ما دام هدفها تنمية الفرد والجماعة إلى مستويات نحو الأفضل، عن طريق الاكتمال والنضج والتهذيب والتثقيف المستمر المتواصل (أحمد، 1983،

32). ونظرًا لأهمية التربية في تحقيق الضبط الاجتماعي وكونها تمثل سلطة اجتماعية ضابطة تعمل على صياغة شخصية التلميذ، عن طريق تعليمه قواعد مجتمعة وقيمه، لتنمية شخصيته للقيام بأدوار اجتماعية متكاملة الوظائف والمسؤوليات، فلا يقتصر دور التربية والتعليم على الأدوار الاجتماعية، لكنها تشمل البعد المعرفي لأنّ الفكر يضبط السلوك، ويؤيد ذلك ما ذكره الغزالي في حديثه عن التفكير "وأمّا ثمرة الفكر فهي العلوم والأحوال والأعمال، ولكن ثمرته الخاصة العلم لا غير، فإذا حصل العلم في القلب تغير حال القلب وإذا تغير حال القلب تغيرت أعمال الجوارح، فالعمل تابع للحال، والحال تابع للعلم، والعلم تابع للفكر فالفكر إذا هو المبدأ أو المفتاح للخيرات" (الصالح، 2004، 66).

فالتربية بمدارسها أداة اجتماعية فعاله لربط التلاميذ بتراث مجتمعهم من خلال ما تنقشه في أذهانهم من خبرات ثقافية وآداب سلوكية وعادات وتقاليد وقيم على أن تكون هذه الخبرات والآداب والعادات والتقاليد نابعة من مجتمع الطالب وتتفق مع توجهات هذا المجتمع، وما المدرسة إلا أداة فاعلة في تحقيق رسالة المجتمع وغرسها في نفوس أفراده (صديق، 2001، 52). إنّ الدور الحديث للمدرسة في المجتمعات المعاصرة يركز بشكل رئيس على الجانب التربوي حيث لم يعد يقتصر دور المدرسة كمؤسسة رسمية على توفير الثقافة والمعرفة المجردة للطالب فقط بل أصبح دورها التربوي مميزًا من حيث تعزيز القيم التي تتمثل في تربية النشء على احترام الأنظمة وبث روح المسؤولية والانتماء لديهم مما يسهم في ضبط المجتمع (البكر، 1997، 62).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إنّ العملية التعليمية لن تحقق أهدافها إلا من خلال وجود ضوابط تربوية واجتماعية تمارسها المدرسة مع الطلبة والتي تسمح للطالب أنْ ينمو نموًا سليمًا من الجوانب المعرفية والانفعالية والاجتماعية والروحية.

ولقد اهتمت وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية في هذا الأمر حيث وضعت تعليمات من أجل الانضباط المدرسي والاجتماعي، وذلك من أجل تهيئة الجو التربوي المناسب لتحقيق أهداف العملية التربوية في المدارس، وتحقيق الانضباط الذاتي والضبط الاجتماعي لدى الطلاب. وربما أصبحت المدرسة الأساسية غير قادرة على القيام ببعض وظائفها، وأصبح الطلاب بين عناصر الجذب والشد في ظل الفضائيات الرائجة والتكنولوجيا الحديثة والنظم المعلوماتية والمعرفية، وأصبحوا أكثر عرضة للانحراف أو ارتكاب المخالفات، والسلوك غير السوي.

كما تعاني مدارسنا في معظمها من سلوكيات غير مقبولة يقوم بها بعض الطلاب، ومن المفترض عدم وجودها في ظل نظامنا التعليمي خصوصًا إذا كانت المدرسة ممثلة في معلميها وإدارييها تمارس السلطات والصلاحيات الممنوحة لها. كما أنّ مظاهر وتداعيات مشكلات البيئة المدرسية لا تقف عند حدود أسوار المدارس بل تمتد إلى خارجها لتتحول إلى مشكلات اجتماعية عامة تهدد الضبط الاجتماعي في المجتمع ككل. من هذا كله فإن على المدرسة مسؤولية تحتم عليها تجاوز أسوارها لتصبح مؤسسة تربوية وتعليمية ممتدة ذات صلة بواقع المجتمع واحتياجاته من خلال تفعيل الأدوار التعليمية والتربوية التي تقوم بها. وأصبحت المدرسة في المجتمع الحديث المؤسسة الاجتماعية الرئيسة القادرة على غرس المعتقدات والاتجاهات والقيم، وتعزيز

التفاعل الاجتماعي، ودعم العلاقات الاجتماعية القائمة على الأخذ والعطاء والإيثار والتسامح، من خلال التأثيرات التي يمارسها الكبار على الناشئة في المجتمع المدرسي (السمالوطى، 1990،78). وعليه تحاول هذه الدراسة التعرف على وسائل الضبط الاجتماعي في المدرسة الأساسية ودورها في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة، وعلى الطرق والأساليب التي تستخدمها المدرسة الأساسية لتحقيق الضبط الإجتماعي، ومن ثم الكشف عن الصعوبات أو المعيقات التي يمكن أنْ تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي المناسب للطلبة في المدارس الأساسية في الأردن، وذالك من خلال الإجابة عن الأسئلة ألآتيه :

1. ما وسائل الضبط الاجتماعي الفعالة في تربية الطلبة داخل المدارس الأساسية في الأردن؟
2. ما دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة من منظور المديرين والمعلمين والمرشدين؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة تعزى إلى متغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة ؟
4. ما الصعوبات التي تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي لتربية الطلبة في المدارس الأساسية في الأردن؟
5. ما سبل تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي لتربية الطلبة في المدارس الأساسية في الأردن؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى ما يأتي:

1. التعرف على وسائل الضبط الاجتماعي الفعالة في المدارس الأساسية الأردنية.
2. التعرف على دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي لتربية الطلبة.
3. الكشف عن مدى اختلاف وجهات النظر بين المديرين والمعلمين والمرشدين حول مدى قيام المدارس الأساسية الأردنية بدورها في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب تعزى إلى متغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة.
4. توعية العاملين والأهالي بأهمية الضبط الاجتماعي ودوره في عملية التنشئة داخل المدارس الأساسية والاستقرار في المجتمع والمسايرة لمنظومته القيمية.
5. التعرف على الصعوبات التي تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي للطلبة في المدارس الأساسية.
6. التعرف على سبل تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي لتربية الطلبة في المدارس الأساسية في الأردن.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في ما يلي :

1. تعد من الدراسات المفيدة التي تجري في الأردن، ولذا فإنّ هذه الدراسة تؤدي إلى معرفة وفهم دور المدارس الأساسية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب.

2. إلقاء الضوء على قضية هامة، وهي وسائل الضبط الاجتماعي المتبعة في المدارس الأساسية في الأردن.

3. خصوصية المرحلة الأساسية من التعليم التي تتناولها الدراسة حيث أنها تشكل بداية مرحله "المراهقة" والتي تتميز بخصائص نفسية واجتماعية متعددة منها زيادة نسب الاضطراب والقلق والصراع والتمرد، وعدم التكيف في المجتمع المدرسي وإثارة المشكلات المختلفة في الحياة الدراسية.

4. تساعد هذه الدراسة المربين في ممارسة وظائفهم بهدف تحقيق الضوابط الإجتماعية في سلوك الأفراد دون إكراه أو إجبار.

5. يتوقع أن يكون لهذه الدراسة فائدة عملية للجهات التربوية وغيرها في إعداد الخطط والأهداف لتناسب الأجيال المستقبلية وتطوير العملية التربوية في ظل معطيات المتغيرات الجديدة.

6. قد يستفيد منها الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم من المشتغلين في تطوير عناصر البيئة التعليمية والمناهج الدراسية والنشاط التعليمي، وغير ذلك من عناصر التنشئة الاجتماعية.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية في:

- الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على عينة من مديري ومعلمي ومرشدي المدارس الأساسية الحكومية الأردنية في محافظة جرش.

- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة في جميع المدارس الأساسية للبنين وللبنات في محافظة جرش.
- الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2013/2012م.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

الضبط الإجتماعي:

عملية هادفة وملازمة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة مخططة أو غير مخططة تقوم بها الجماعة أو المجتمع من خلال وسائل رسمية أو تلقائية لضبط سلوك الأفراد والجماعات بما يحقق الامتثال للقواعد والمعايير والأعراف العامة وقيم الحياة السائدة في المجتمع وبما يحقق النظام والاستقرار والتضامن الاجتماعي والأهداف العامة للمجتمع (الصالح، 2004، 28).

ويقصد بالضبط الاجتماعي الإجرائي في هذه الدراسة، العمليات المخططة التي تمارسها المدارس الأساسية ممثلة في مديريها، معلميها، ومرشديها مع طلابها، ويقاس بمدى صدق استجابة أفراد عينة الدراسة على الأداة التي أعدت لهذا الغرض.

أساليب الضبط الاجتماعي:

الطرق والممارسات التي تتحكم في تصرفات الأفراد وتعمل كقوى تجبر الأفراد على الخضوع للمعايير الاجتماعية، (صديق،44،2001).

أما إجرائيًا فتقاس أساليب الضبط الاجتماعي من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة على السلم القياسي في أداة الدراسة للتعرف على وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس

الأساسية، والمتمثلة في بعدين، البعد الأول: خاص بوسائل الضبط الاجتماعي داخل المدارس الأساسية، والبعد الثاني خاص بدور المدارس الأساسية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل جزأين هما الأدب النظري، والدراسات السابقة، حيث يتنـــاول الأدب النظري مفهوم الضبط الاجتماعي، وأهميته، ووسائله، أما الجزء الثاني فيتناول الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وسيتم عرضها في إطارها الزمني من الأقدم فالأحدث.

أولاً: الأدب النظري:

يُعد الضبط الاجتماعي من أهم مقومات المجتمع الإنساني، فلا يوجد أي تنظيم اجتماعي دون ضوابط للسلوك الإنساني تحدد الأدوار الاجتماعية والأوامر والنواهي، والمسموح والممنوع ضمن قوالب سلوكية، أو عادات، أو قوانين أو معتقدات دينية، أو قيم إجتماعية ورموز حضارية. وقد وجد الضبط الاجتماعي مع وجود أول تنظيم اجتماعي في الجماعات الأولية، وهناك علاقة وثيقة بين التنظيم الاجتماعي والضبط الاجتماعي، بحيث كلما تعقد التنظيم الاجتماعي تعقدت أساليبه الاجتماعية الضابطة لأفراده، وذلك لارتباط الضبط الاجتماعي بظواهر اجتماعية وتربوية وثقافية وسياسية واقتصادية متعددة (الصمادي، 1990، 55).

وقد استخدم "هربرت سبنسر" Spencer H. مصطلح الضبط الاجتماعي في كتابه "مبادئ علم الاجتماع" Principles of Sociology الذي صدر عام 1893، عندما تكلم عن نظرية الحكومة الشعائرية بوصفها أقدم أشكال الحكومة، غير أنّ "سبنسر" لم يعطِ لهذا المصطلح أي مدلول خاص. ولكن "هولنج شيد" H. Shead يرى أنّ مصطلح الضبط الاجتماعي أدخل في مجال الدراسة الاجتماعية عن طريق "سمول" A. Small "1852-1926" و"فنسنت" Vincent

في كتابيهما "مقدمة لدراسة المجتمع"Introduction to The Study of Society الذي صدر عام 1894، ويرى "هولنج شيد" H. Shead أيضاً أنّ فكرة الضبط الاجتماعي انتقلت من "كومت" A. Comte "1798– 1857"، إلى "سمول وفنسنت" عن طريق كتابات "استروارد" L. Waed "1841– 1913" (القريشي، 2011).

ويعرف عالم الاجتماع بريرلي (Brearley) الضبط الاجتماعي بأنه "لفظ عام يطلق على تلك العمليات المخططة أو غير المخططة التي يمكن عن طريقها تعليم الأفراد أو إقناعهم أو حتى إجبارهم على التواؤم مع العادات وقيم العادات السائدة في المجتمع "(كتبخانة، 2006، 301).

ويعرف الضبط الاجتماعي بأنه "ذلك النمط من الضغط الذي يمارسه المجتمع على جميع أفراده من أجل المحافظة على النظام، ومسايرة القواعد والأحكام المتعارف عليها (لطفي، 1983، 234).

ويعرف الضبط الاجتماعي بأنه "القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على الأفراد ويستعين بها على حماية مقوماته والحفاظ على قيمه ومواصفاته، ويقاوم بها عوامل الانحراف ومظاهر التمرد والعصيان فينطوي مفهوم الضبط على تقرير العلاقة بين الفرد والنظم الاجتماعية، وعلى كيفية تقبل الأفراد وفئات المجتمع للطرق والأساليب التي يتم بها ضبط الأفراد المجتمع بأسره (الأخرس، 1997، 19).

يعرف الضبط الاجتماعي بأنه الآليات أو الوسائل التي يستخدمها المجتمع للسيطرة على أفراده ويخلق بينهم نوعًا من التوافق مع الآخرين (Cheong, 1994, 45). كما أنه تلك العمليات أو الإجراءات المقصودة التي يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه، والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم والنظم التي رسمت لهم (السالم، 1999أ).

وُيعرف أيضا بأنه مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على أفراده من عرف وتقاليد وأجهزة تستعين بها على حماية مقوماته، والحفاظ على قيمه وخصائصه ويقاوم بها ما يمكن أنْ يتطرق إليها من عوامل الانحراف ومظاهر العصيان، فينطوي مفهوم الضبط على تقرير علاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي، وعلى كيفية تقبل الأفراد وفئات المجتمع للطرق والأساليب التي يتم بها هذا الضبط (مدكور، 2004، 45).

أهمية الضبط الاجتماعي:

يقول القطان (2001، 12) عن أهمية الضبط الاجتماعي "تحتاج كل جماعة من الجماعات إلى روابط تقوم عليها، ومبادئ تحدد علاقاتها، وتحفظ حقوق أفرادها لئلا يكون أمرها فوضى فقد جبل الإنسان على حب الذات، وانطوت نفسه على كثير من الغرائز التي تحتاج إلى التقويم والتهذيب حتى لا يطغى الإنسان على أخيه الإنسان، كما أن الإنسان لا يستطيع العيش وحده وفي معزل عن الناس، فحياته مرتبطة بحياة غيره، يتعاون معه، ويتبادل المنفعة الاجتماعية والمصالح المشتركة، وهذا معنى قولهم (الإنسان مدني بطبعه). وبناء على هذا فلا بُدّ للإنسان من ضوابط تقيم هذه العلاقات على العدل والمساواة، وقد نشأت المجتمعات البدائية الأولى في الأسرة والقبيلة على قواعد ومبادئ أملتها عليها ظروف البيئة، وما جرى عليه العرف، والعادة.

ولأن الحياة في تطور مطرد، وتجددت مطالبها وتطورت الأعراف والعادات، والتقاليد وكلما ارتقت البشرية في حياتها، ارتقت معها أفكارها وعلى هذا لا بد من وضع ضوابط متطورة تواكب تطور العصر وتضمن بقاء الإنسان على ظهر هذه المعمورة.

أنواع الضبط الاجتماعي:

قسم علماء الاجتماع الضبط الاجتماعي إلى قسمين رئيسين، وتعتمد فاعلية هذه التقسيم على نوع المؤسسة الاجتماعية التي تقوم بالضبط الاجتماعي، وهما:

أ. **الضبط الاجتماعي الرسمي (Formal social control):** عرف الضبط الاجتماعي الرسمي بأنه "ذلك النوع الذي يضعه المجتمع لفرض نوع من السيطرة الهادفة على الأفراد الذين ينتمون إليه، سواء أكان عن طريق القواعد المقننة والتنظيمات والتعليمات، وسواء كانت هذه التنظيمات عشائرية بالنسبة للمجتمعات البسيطة أم على شكل تشريعات تنظيمية في البلاد النامية والمتقدمة، وتلزم بها كافة المؤسسات وتضع جميع القوانين لجميع الأنظمة الاقتصادية والتربوية والسياسية والاجتماعية، فوضعها يتم بطريقة مقصودة ومن قبل جهات رسمية تمارس حق الجزاءات لمن يخالف احترامها (السالم، 2000، 40). وعرف ناصر (د.ت، 165) الضبط الاجتماعي الرسمي بقوله "هو اللجوء إلى نوع من السيطرة الرسمية على الأفراد عن طريق القوانين والتشريعات المختلفة والأنظمة الاجتماعية التي تلتزم بها الهيئات والمنظمات والجماعات المختلفة في شتى الفعاليات الاجتماعية، وسميت هذه السيطرة رسمية لأنها وضعت من قبل الهيئات التي لها الحق في فرض الجزاءات على كل من يخرج عليها". وهذا النوع من الضبط يقع على عاتق الدولة فهي المسؤولة عنه وعن تنفيذه ومتابعته ويتمثل ذلك في أجهزة الدولة كالقضاء والشرطة والمرور ونحوها.

ب. **الضبط الاجتماعي غير الرسمي (Informal social control):** "ويتمثل أساسا في عملية التنشئة الاجتماعية وما يترتب عليها من سلوكيات وما يتبع تصرفات الأفراد من

خوف على السمعة أو كلام الناس أو ازدراء الآخرين ومن العزلة الاجتماعية" (كتبخانة، 2006، 305). وعرف الخريجي (1986، 45) الضبط الاجتماعي غير الرسمي بقوله "هي التي لا تنص عليها قوانين الدولة بل تمارس بصورة تقليدية مستمدة سلطتها من القواعد المتعارف عليها في تنظيم العلاقات بين أفراد الجماعات الأخرى".

وهذا النوع – الضبط غير الرسمي – لا يتم تنفيذه عادة عن طريق الأجهزة الرسمية، وإنما يتحقق عن طريق مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالضوابط الدينية والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والعرف والرأي العام والتربية غير الرسمية (سليم، 1995، 4).

وثمة أمر مهم وهو أن الأسرة يقع على عاتقها دور كبير وحيوي في تفعيل الضبط غير الرسمي، بداية في اختيار الزوجة وتربية الأبناء وتعويدهم على الأمور الدينية وعلى العادات والتقاليد وما تعارف عليه أفراد المجتمع.

وهناك تقسيم آخر للضبط الاجتماعي؛ كالآتي:

1. **الضبط الداخلي:** هو الذي ينبع من داخل الإنسان كالقيم والعادات والتقاليد والمعايير الأخلاقية. ويكتسب الإنسان هذه القيم والمعايير من الثقافة السائدة في مجتمعه، والثقافة ظاهرة عامة في جميع المجتمعات البشرية البسيطة والمركبة على حد سواء، وإن كانت القيم والمعايير والعادات والتقاليد التي تتكون منها الثقافة تختلف من مجتمع إلى آخر. وتتولى المؤسسات الاجتماعية المختلفة كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام تدعيم هذا الضبط، ويتعرض من يخالفها إلى ألوان مختلفة من العقوبات كالامتعاض أو الاستنكار

أو الاستهجان أو التوبيخ، أو الطرد أو الضرب أو الخلع، أو القتل (البستاني، 1994 والخطيب، 2001).

2. **الضبط الخارجي:** ويتمثل في القوانين والتشريعات التي تضعها المجتمعات الحديثة لتنظيم العلاقة بين الأفراد والجماعات. وتتولى الجهات الرسمية للدولة مهمة تطبيق هذه القوانين واللوائح، ويتعرض من يخالفها لعقاب المجتمع، وكلما كبرت المجتمعات وتقدمت علاقات أفرادها، اعتمدت على الوسائل الرسمية كوسائل مهمة للحفاظ على الأمن فيها (الأخرس، 1997، 43).

وسائل الضبط الاجتماعي:

لكل مجتمع آلياته ووسائله في تحقيق الضبط ومواجهة الانحرافات وحسم النزاعات، وهذه الوسائل تستمد فاعليتها من منظومة القواعد السلوكية المرتبطة بالعادات والتقاليد والأعراف والقانون والمعتقدات الدينية والأخلاقية السائدة، والتي تملي على الأفراد كيف يتصرفون، وعلى أي نحو يكون سلوكهم. ويقصد بوسائل الضبط الاجتماعي "الحيل العديدة مثل المعايير التي يلجأ إليها المجتمع لحمل أفراده وإجبارهم على الامتثال لقواعد السلوك الاجتماعي المرغوب فيه، وهي وسائل رسمية وغير رسمية تتمثل في القوانين والأوامر والنواهي التي تعبر عن ردة الفعل" (جابر، 1994، 21).

وقد أشار ابن خلدون إلى أن وسائل الضبط الاجتماعي التي تصلح به الحياة الاجتماعية هي؛ الدين والقانون والآداب والعرف والتقاليد والمثل العليا، وينظر إلى الضبط الاجتماعي نظرة اجتماعية ونفسية نفعية، لأنه يرى أنّ الضبط لازم للحياة الاجتماعية وأنه في نفس الوقت ناجم

عن خاصة طبيعية في الإنسان وأنّ فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه (سليم، 1995، 54).

تكشف تصورات علماء الاجتماع التربوي خاصة وعلماء الاجتماع بصورة عامة عن حقيقة، وهي أنّ التربية تعد من الوسائل الفعالة بعد الدين في تحقيق الضبط الاجتماعي، فهي تعمل على تكوين الشخصية الإنسانية السوية، وتجعل من الفرد إنسانًا واعيًا مدركًا لحقوقه وواجباته، ولكي تعمل على تعديل الانحرافات وتقويم السلوك يجب أن تقوم بوظيفة أخرى، وهي غرس القيم والمبادئ والمعايير والأخلاق باعتبارها مصادر للضبط الاجتماعي تتسم بالموضوعية والعمومية وتنظيم السلوك بتلقين الفرد توقعات المجتمع السلوكية، عبر وسائط التربية عامة، والتعليم الرسمي خاصة (بدرخان، 2004، 29).

كما أنّ الضبط الاجتماعي يكون عن طريق تعليم الطلاب أدوارهم الاجتماعية المتوقعة منهم في المجتمع، ولذلك فإن التربية إحدى الموضوعات الدينامية في علم الاجتماع، وهي وسيلة المجتمع للضبط الاجتماعي، ومن الأساليب الفنية باعتبارها مقولة عامة تشتمل على طريق التأثير في السلوك الإنساني الذي يتلاءم مع أنماط التفاعل الاجتماعي السائدة في التنظيم (الجولاني، 1997، 32).

الإسلام والضبط الاجتماعي:

الإسلام فكرة جامعة، فهو دين ودولة، دنيا وآخرة، حكم وسياسة، اقتصاد واجتماع، الأمر فيه شورى، والإمامة العظمى بيعة واختيار، والمسلمون أخوة متساوون (سليم، 1995، 151). فالإسلام نظم شؤون الدين وشؤون الدنيا جميعاً، فكما تكلم الإسلام عن الله والملائكة

والأنبياء والجنة والنار والعبادات وغيرها من شؤون الدنيا؛ تكلم كذلك عن البيع والشراء والزواج والطلاق والميراث وغيرها من شؤون الدنيا، ووضع الإسلام هذه القوانين والنظم، وألزم المسلمين باتباعها وحدد عقوبة المخالفين لها تحديداً مفصلاً أو تحديداً مجملاً ترك تفصيله لاجتهاد أئمة المسلمين (شلبي، 1997، 246). وهكذا لا يقتصر الإسلام على تنظيم علاقة الإنسان بالله تعالى، ولكنه ينظم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، ويرتب سبل العيش في مختلف شؤون الحياة، ويلزم المؤمنين بأن يتبعوا هذه النظم، وأن يبطلوا ما يخالفها، وينزلوا العقوبة بالمخالفين (شلبي، 1997، 247).

يتضح مفهوم الضبط الاجتماعي من منظور الإسلام في إدراك أن الإنسان لم يخلق في هذه الحياة عبثاً، وإنما جاء للقيام بمهمة تتمثل في العبادة الخالصة لله وحده وخلافة الأرض وعمارتها، وهذا يقتضي أن يلتزم الإنسان بالضوابط المحددة لسلوكه والتي تضمن له ولمجتمعه الخير والسعادة وتحفظهم من الشرور وتحقق لهم الأمن والاستقرار وتقيهم من الانحراف والفوضى.

ويتدرج الضبط الاجتماعي في الإسلام بدءاً من الانضباط الذاتي للمسلم الذي يراقب تصرفاته ويحسن سلوكه انطلاقاً من حقيقة ثابتة أقرها قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): **(أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك)** (الترمذي، 1989)، وبمجرد أن ينتمي الفرد للدين الإسلامي يفرض عليه تنفيذ أوامره واجتناب نواهيه في السر والعلن ليس خوفاً من السلطة ولا نفاقاً للمجتمع، وإنما حباً في هذا النظام وإيماناً واقتناعاً بمبادئه، وهذا بدوره يزيد من طاقة الفرد وشعوره بالانتماء للجماعة.

وينطوي الضبط الاجتماعي في الإسلام على معنى الطاعة والامتثال لأمر الله عزّ وجل، والطاعة قد تكون فردية أو اجتماعية. وتعني الطاعة الفردية كل ما يقوم به الإنسان بإرادته الشخصية امتثالاً لأحكام الله المتعلقة بحياة الإنسان ذاته، قال الله عز وجل ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴾ (الأحزاب، 36). وتتمثل الطاعة الاجتماعية بامتثال أفراد المجتمع للأحكام الشرعية الاجتماعية التي جاء بها الإسلام ويباشرها الحاكم أو ولي الأمر، قال الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ (النساء، 59).

ويقرر الإسلام ثلاثة ضوابط اجتماعية يشكل مجموعها منهجاً متكاملاً لاستقرار المجتمع، وهي: (القريشي،2011، 408):

1- الضابط الأول: يتمثل بالضابط الذاتي في داخل النفس الإنسانية، والذي يتحقق إذا تمكنت تعاليم الشريعة من نفس الفرد بحيث تشكل ضابطاً خلقياً يحاكم الإنسان نفسه بنفسه، وهنا يصبح الضبط قوة خفية يحملها الإنسان، ويظهر أثرها على سلوكه (بأقواله وأفعاله).

2- الضابط الثاني: ضابط اجتماعي مصدره المجتمع، يتكون من خلال إشاعة المعروف والأمر به ومحاربة المنكر والنهي عنه قال الله عز وجل ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ

تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (آل عمران، 110) حتى تصبح محددات السلوك المقبول في المجتمع والسلوك المرفوض فيه جزء من معايير الضبط داخل المجتمع.

3- الضابط الثالث: ضابط السلطة حيث تتولى تطبيق العقوبات الشرعية المقررة لأنواع المخالفات. وهذه الضوابط تتكامل لتحقيق المعاني الإسلامية لتصبح الحياة بها أقرب إلى الكمال والسعادة والحضارة والرخاء والطمأنينة.

ويمكن تقسيم الضوابط الاجتماعية في الإسلام إلى ثلاثة مجالات، تشمل جميع جوانب حياة الفرد وعلاقته بالجماعة، وهي:

أولاً: العبادات:

تأخذ العبادات حيزاً واسعاً في حياة المسلم فهي الأساس الذي من أجله بعث الله جميع الرسل، قال تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ** ﴾ (النحل، 36). بل هي الغاية التي من أجلها خلق الله الجن والإنس قال تعالى: ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ**﴾ (الذاريات، 56).

والعبادات في الإسلام تتميز بالوسطية فلا إفراط ولا تفريط فلم يطلب الإسلام من أتباعه التفرغ للعبادة والانقطاع عن الحياة كما فعلت بعض الأديان الأخرى، والإسلام لا يوافق على الرهبانية، لقد عبر القرآن الكريم عن الطبيعة البشرية السليمة أصدق تعبير عندما قال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُواْ اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾، ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (البقرة : 200، 201). فقد قسم الله عز وجل الناس قسمين أحدهما يريد الدنيا فقط، والثاني يريد الدنيا والآخرة، وأهمل الله عز وجل جماعة شذت عن الطبيعة البشرية وأهملت الدنيا إهمالاً تاماً وحسبت أن من الخير لها أن توجه كل اهتماماتها للآخرة، فلجأت إلى الصوامع والبيع والكهوف، وجعلت دستورها الرهبانية والتبتل، وجدير بهذه الجماعة يهملها الإسلام، لأن سلوكها ليس طبيعياً، والإسلام دين الطبيعة والفطرة (شلبي، 1997، 130).

والعبادات في الإسلام تعتبر ضوابط اجتماعية، فهي ليست مقصورة أو مفروضة لمجرد التعبد، وإنما لتنظيم وضبط علاقة الفرد بالله، ولتنظيم معاملات وعلاقات أفراد الجماعة بعضهم بالبعض الآخر.

ثانياً: المعاملات:

الإسلام ليس عبادة وصلاة وصوماً وتسبيحاً فحسب، بل يهتم اهتماماً كبيراً بحسن المعاملة فيه، فالإسلام ينظم علاقات الإنسان بالإنسان على أسس من الحب والعدالة مع ضرورة اتباع القيم الإسلامية في البيع والشراء والميراث والزواج والطلاق وغيرها، ومع اتباع آداب

الإسلام في معاملة الإنسان، ومع الإخلاص للعمل والتضامن في أداء الواجب، والبعد عن إيـــذاء الناس، كل هذا وما يمثله من مزايا التسامح والتعاون والتراحم بمعانيها الإنسانية الجادة هي مـــن ثوابت الدين الإسلامي في كل تعاملاته بين بني البشر، النبي محمد صلى الله عليه وسلم يعـــرف الدين بمفردة واحدة هي (التعامل)، إذ يقول صلى الله عليه وسلم "**الدين هو المعاملة**"، ولا يكمل الدين بسواها (شلبي، 1997، 170).

وهناك أمثلة وشواهد كثيرة متضمنة في العديد من الآيات القرآنية، والأحاديث النبويـــة الشريفة التي تحث على الوحدة والتعاون والتسامح والتعاطف، والالتزام الخلقي والأمانة وغيرها من القيم الاجتماعية الايجابية التي تصب جميعها في مهمة تعزيز الضبط الاجتماعي، فيقول الله عز وجل في الحث على الأمانة والوفاء بالعهد: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾ (النساء، 115) .

وعن أبي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله يقول: "**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**" (ابن حنبل، 1993).

وهناك أحاديث نبوية كثيرة أيضاً في هذا المقام وجميعها تدعو إلى الرحمة والتعـــاطف وترك النميمة والحرام.. الخ، مما يشكل روادع لمنع الناس من الاعتداء والجريمة والانحـــراف بغية استتباب النظام والاستقرار والضبط في المجتمع.

ثالثاً: الآداب والأخلاق:

اهتم الإسلام بالمجتمع والتكافل الاجتماعي، فنهى عن البغيضة والظلم والعـــدوان بـــين المسلمين، ووضع لذلك ضوابط عديدة، وقبل كل ذلك شدد على الأخوة الإسلامية التي من خلالها

ينبع كل فعل سليم، وكل خلق كريم، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (الحجرات، 10).

ويدعو الإسلام إلى مكارم الأخلاق وحسن التعامل مع الآخرين كما بلغ النبي الكريم صلى الله عليه وسلم "**إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق**" (الترمذي، 1989)، ويضع لذلك ضوابط كثيرة، والقرآن الكريم مليء بمثل تلك الضوابط الاجتماعية، نذكر منها:

- **الدعوة إلى الخير والنهي عن المنكر**: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (آل عمران، 104).
- **العدل والرحمة والإحسان**:{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (النحل، 90).
- **الاستقامة**: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ﴾، (فصلت، 6)
- **الأعمال الصالحة** :﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (البقرة، 148)
- **الاعتدال** :﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاء رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلاً مَّيْسُورًا ﴾، (الإسراء، 29).
- **الأمانة** :﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾، (النساء، 58).

وقد بلغ من حرص الله عز وجل على عبده المؤمن أن حماه من التعرض لأي أذى ولو بمجرد الكلام أو الإهانة أو السخرية أو الغيبة والنميمة والتنابز بالألقاب، كما نهى عن ظن السوء بالمؤمن والتجسس وتتبع عوراته، ويتضح ذلك من قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلا نِسَاء مِّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾، (الحجرات، 11).

ونلاحظ التركيز على روابط الإيمان والأخوة عند الحديث في القرآن الكريم عن الآداب والمعاملات بين المؤمنين، ما يؤكد حرص الإسلام على مخاطبة المشاعر وتكوين الضمير ومراقبة النفس وضبطها ذاتياً قبل أن تضبط خارجياً.

وهكذا نجد أن الإسلام تقوم مبادئه على ضبط اعتقاد وسلوك الفرد ليحقق في النهاية خير البشرية وسعادتها. وهو ليس ضبطاً لأهداف مادية أو وظيفية أو نحو ذلك، ولكنه ضبط يأتي كنتيجة حتمية لإيمان الفرد وتسليمه الكامل لأوامر الله، وهذا هو معنى الإسلام، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تكوين شخصية فعالة في تكوين البناء الاجتماعي. إن الضبط الاجتماعي من المنظور الإسلامي هو نتيجة طبيعية لمسؤولية المجتمع المسلم في بناء وتعزيز المؤسسات الاجتماعية والتربوية التي تضبط سلوك الأفراد وتوجهه على أساس إسلامي (الحامد، 1415هـ،82).

يتضح مما تقدم أن الدين ضرورة إنسانية تسعى إلى المحافظة على النظام الاجتماعي والتوافق معه، والدين كذلك يقوي الرابطة الاجتماعية، ويحقق للمجتمع وحدته من خلال اتباع الأوامر واجتناب النواهي.

كما أن التزام الأفراد في المجتمع بما يفرضه الدين من قواعد وضوابط وأنماط للعقل والسلوك وامتثالهم للأوامر والضوابط والنواهي بقدر ما تكون الرابطة بين الأفراد والجماعات أنضج وأقوى، وبذلك يشعر المجتمع بتماسكه ووحدته. وتؤكد هذه الأهمية وتلك الضرورة كافة الثقافات فلم يتوقف الاهتمام والعناية به على ثقافة دون أخرى، بحيث أبرزت الثقافة الغربية أهميته ودوره في تنظيم المجتمع من خلال ما طرحه بعض علمائها ومفكريها، والأمر يبرز وبجلاء في الثقافة الإسلامية كون الدين مرتكزاً أساساً في تكوينها وعليه قامت الحضارة الإسلامية، وليس أدل على ذلك ما كان عليه حال الأوائل من المسلمين عندما امتثلوا للأوامر واجتنبوا النواهي، حتى أصبح الدين واقعاً ملموساً في حياة المجتمع بمجالاتها المختلفة (القريشي،2011، 434).

الأسرة ودورها في تحقيق الضبط الاجتماعي:

توصف الأسرة بأنها أقدم التنظيمات الاجتماعية للجماعة البدائية والمتحضرة، فهي الوحدة الأولية أو الخلية الأساسية لكل المجتمعات الإنسانية التي عن طريقها استمر مسار الحضارة من الماضي.

والأسرة هي الوحدة الاجتماعية التي تنتقل بواسطتها التقاليد الحضارية للمجتمع من جيل إلى جيل خلال عملية التنشئة الاجتماعية (مير، 1983، 99) وقد وردت تعاريف عديدة للعلماء بشأن الأسرة أهمها التعريف الذي أشار إلى أنها "مجموعة أفراد يربطهم رباط الزواج والدم Consanguinity والتبني Filation، ويسكنون في منزل واحد ويتفاعلون ويتصلون ببعضهم

من خلال أدوارهم الاجتماعية كزوج وزوجة، أب وأم، ابن وابنة، أخ وأخت، ويبنون ويحافظون على ثقافة عامة بينهم" (بيري، 1998، 50).

وهناك من يشير إلى وجود الأسرة بوجود الأم، وأطفالها، بينما يرى آخرون أنها توجد بوجود العلاقة المترابطة بين الزوج وزوجته وأطفالهما، وهناك من يرى الأسرة جماعة تجعل إنجاب الأطفال شرعياً وتثبت الدور الاجتماعي للأب بطريقة ما، والزواج الوسيلة الأساسية لإدامة هذا الوجود، إضافة إلى ذلك فالزواج يخلق العلاقات الاجتماعية الجديدة والحقوق المتبادلة بين الزوجين، وبين كل واحد منهما وأقارب الثاني، ويثبت حقوق الأطفال، ويحدد منازلهم الاجتماعية حين يولدون (مير، 1983، 105).

لقد أدت الأسرة في العصور السابقة دوراً كبيراً بوصفها وسيلة من وسائل الضبط، فنجد مثلاً أن النظام الإغريقي كان قد أعطى لرب الأسرة دور السيطرة على الزوجة والأبناء وصلاحية رفض انتساب الأبناء إلى الأسرة، وتقوم الأسرة بدورها بتدريب البنين والبنات على الأخلاق والدين وتلقينهم التربية وتعليمهم الواجبات والحقوق التي عليهم ولهم، ومبادئ المساواة حتى سن السابعة من العمر قبل إرسالهم إلى المدارس لغرض تدريبهم على تعلم العلوم والفنون والتجارة والتدريبات العسكرية (القصير و أحمد، 1985، 27).

وتشير كثير من الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية إلى أن الأسرة لدى بعض الشعوب البدائية تمثل مؤسسة سياسية واقتصادية ودينية حيث أن رئيسها هو ممثل لشأنها أمام القبيلة وواجبه توجيه سلوك أفرادها بالطريقة التي تبعدهم عن الإضرار بالنظام السياسي للقبيلة وكل ما من شأنه أن يعرضهم إلى المسائلة والعقاب، والأسرة كوحدة اقتصادية تفرض على أفرادها أن يتصرفوا بالشكل الذي يخدم مصالحها الاقتصادية (القريشي،171،2011).

إن اجتماع عدد معين من الأفراد وفقاً لشروط معينة كأسرة لا بد وأن يؤثر على طبيعة المجتمع الذي ينتمي إليه هؤلاء الأفراد وعلى شكل العلاقات الاجتماعية فيه. ويبدو ذلك واضحاً في بعض المجتمعات البدائية حيث كان من أشكال الضبط والتنظيم الاجتماعي لديها منع الزواج من داخل الأسرة أو القبيلة حيث يسود الزواج الخارجي Exogamy، لأن الأفراد يعتقدون بـان جميع نساء القبيلة وجميع رجالها هم أفـراد أسـرة واحـدة وهـم محرمـون علـى بعـضهم (القريشي،2011، 172).

وقبل الحديث عن دور الأسرة باعتبارها وسيلة ضبط اجتماعي نؤكد على حقيقة هامـة هي أن الأسرة لا يمكنها تحقيق أهدافها في الضبط الاجتماعي ما لم يكن هناك تنظيم لأوضـاع أفرادها وأدوارهم سيما أن تنظيم الأسرة Family organization يختلف عن تنظيم المؤسسات الأخرى، لأن مستوى الاتصالات يكون في الأسرة عالياً، وأن نشاط أي عضو فيها يـؤثر فـي أجزاء الأسرة الأخرى جميعها، فالأسرة مكونة من علاقات وتفاعلات وأدوار وواجبات وحقوق وأنظمة للسلطة والمنزلة.

وهنا يصبح التنظيم الاجتماعي أداة تحليلية فاعلة هدفها بناء الأسرة وفق أسس تنظيميـة قائمة على التنسيق والتوازن بين مكوناتها وصولاً إلى هدف التكامل بينها والعمل على تحقيـق تنمية كمية ونوعية لها تنعكس في تطوير المجتمع وتنميته وهذا يعني أن الأسرة إذا لـم تكـن فاعلة في محيطها الداخلي من خلال تحقيق التوازن بين المكونات السابقة الذكر لن تكون فاعلـة في تحقيق أهدافها في محيطها الخارجي، والتي تنعكس في الضبط الاجتماعي، فالضبط الأسري الداخلي هو الذي يفضي إلى الضبط الاجتماعي الخارجي – على صعيد المجتمع – بمعنى آخـر

يجب أن تتوفر ثلاثة شروط أساسية في بناء الأسرة كي تكون فاعلة في تحقيق هــدف الــضبط الاجتماعي يمكن وضعها على النحو الآتي (القريشي،2011،173):

1- الموازنة بين الأدوار القيادية والتنفيذية أو القاعدية.

2- الموازنة بين الحقوق والواجبات.

3- الموازنة بين نظامي السلطة والمنزلة.

ويمكن أن نتكلم بشيء من الإيجاز عن هذه الشروط وعلى النحو الآتي:

1- الموازنة بين الأدوار القيادية والتنفيذية أو القاعدية:

يمكن القول أن الأسرة تتكون من مجموعة أدوار متمايزة تقريباً، وهــذه الأدوار يمكــن تعريفها بصفتها أنظمة الزامات معيارية يفترض بالفاعلين الذين يقومون بهــا الخــضوع لهــا، وحقوق مرتبطة بهذه الإلزامات (بودون و بوريكون، 1986، 288) وهي التي تحــدد المراكــز الاجتماعية التي يحتلها الأفراد داخل محيط الأسرة وتنظم التفاعل بينهم.

ووفقاً لاختلاف الأدوار فإن الأسرة تنظم أعضاءها في وظائف متدرجة ومتكاملة في ظل نسق قيمي Value system معين تستطيع من خلاله أن تنظم العلاقات بيــنهم، خــلال تحديــد الحقوق والواجبات الملزمة لكل طرف من أطرافها (Schneidor, 1957: 31). وفي ظل هــذا التكامل Integration يقوم كل عضو بدور معين، فالآباء والأمهات أحياناً يحتلون أدواراً قيادية تتولى عملية التوجيه والإشراف، بينما يحتل الأبناء ادوار تنفيذية أو قاعدية تتولى تنفيذ القرارات والالتزام بالتوجيهات التي يصدرها الآباء، وهكذا تصبح الأدوار وسيلة لتقــسيم العمــل داخــل الأسرة، وفي ذات الوقت آلية للأداء الوظيفي السليم من خلال قيام أعضائها بأدوارهم الاجتماعية

على نحو يحقق أهدافها. علماً أن التكامل بين هذه الأدوار لا بد أن يعتمد أساساً على العلاقات الإنسانية بين شاغليها والتي تؤدي إلى إزالة الحواجز النفسية والاجتماعية بينهم والى الفهم المتبادل لأدوارهم، وهذا يقود بالنتيجة إلى إشباع حاجات الأسرة وفهم مشكلاتها وضمان إطاعة الأوامر داخلها. وبذلك فالسيطرة والضبط داخل محيط الأسرة لا يكمن في فرض إرادة أصحاب المراكز القيادية على أصحاب المراكز القاعدية أو التنفيذية، وإنما يتجسد من خلال العلاقات المشتركة بينهم (القريشي، 2011، 84). وبهذا تكون الأسرة فاعلة حينما ترفض تسلط أصحاب المراكز القيادية وترفض تبعية وخضوع أصحاب المراكز التنفيذية، لكنها بذات الوقت تضع بعض القيود على الحريات، ومن ثم تعمل على توسيع إمكانيات الاختيار لأفرادها وتزودهم بالأدوات التي تجعل اختياراتهم فاعلة، الأمر الذي يجعل هدفها هو العمل على الملاءمة بين مصالح أفرادها والدفع بها قدماً من خلال بناء العلاقات الإنسانية المتوازنة وبما يضمن تحقيق التفاهم والتعاون بينهم، وهذا الأمر ينعكس بصورة ايجابية على قدرة الأسرة في تحقيق الضبط داخل محيطها (القريشي،2011، 85).

2- الموازنة بين الحقوق والواجبات:

يعرف علماء الاجتماع الحقوق Rights بأنها الامتيازات المادية والمعنوية التي يتمتع بها، وقد عولجت مسألة الحقوق والواجبات في ظل نظرية التبادل الاجتماعي Social exchange Theory التي تأسست على يد كل من ثيبوت Thibout وكيلي kelley و هومنز Hamans و بيتربلاو Blau حيث يعتقد هؤلاء العلماء أن الحياة الاجتماعية قائمة على

أساس الأخذ والعطاء بين شخصين أو جماعتين أو مجتمعين، وأن ما يقدمه كل واحد منهما إلى الآخر يجب أن يتوازن مع ما يأخذه منه، كي تنمو العلاقة بينهما وتزدهر(Blau, 1964: 25)).

لذا فإن الأسرة بوصفها أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع تتكون من مجموعة مراكز وأدوار يترتب عليها حقوق وواجبات فلا يصح كمبدأ عام ترجيح كفة الحقوق على الواجبات، لأننا هنا سنكون أمام حالة استغلال يمكن أن تنعكس نتائجها السلبية على حساب مصالح الأسرة والمجتمع، كذلك لا يصح ترجيح كفة الواجبات على الحقوق إلا في حالات خاصة مثل حدوث الأزمات والكوارث، لأننا هنا سوف لا نضمن الأداء الأفضل والسليم للواجبات، لهذا يمثل انعدام الموازنة بين الحقوق والواجبات إخلالا بمبدأ التضامن الاجتماعي والانسجام والتعاون الذي يعد الأساس الأول الذي تبنى عليه الأسر ومضمونه أن يؤدي كل فرد واجباته بإخلاص وأن تكفل الأسرة له كامل حقوقه وامتيازاته (القريشي، 2011، 88).

وهذا يعني أنه كلما اختل التوازن بين الحقوق والواجبات ضمن المؤسسة الأسرية تعثرت مسيرتها وضعفت العلاقات بين أعضائها، وبالتالي ضعفت قدرتها على ضبط أعضائها والعكس صحيح، فالموازنة بين الحقوق والواجبات داخل الأسرة تؤدي إلى قدرة الأسرة على تميز قدرات أعضائها والعمل على تشجيعها لأنها ستتولى قيادة الأسرة مستقبلاً، وتؤدي إلى زيادة قدرة الأعضاء على تحمل واجباتهم تجاه الأسرة والمجتمع، وخلق نوع من المنافسة بين أعضائها وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا الأمر يساعد على قدرة الأسرة في ضبط سلوك أعضائها وانصياعهم لأوامرها والتي هي بالضرورة مستمدة من أوامر وتعاليم المجتمع الأكبر (القريشي،88،2011).

3- الموازنة بين نظامي السلطة والمنزلة:

تُعدّ السلطة والمنزلة من العناصر المهمة للبناء الاجتماعي لأية منظمة، طالما أن كل تنظيم في المجتمع مهما كان كبيراً أو صغيراً له سلطته الخاصة وله منزلته الخاصة. ويقصد بنظام السلطة Authority system الحق المقرر لجماعة من الناس في وضع قرارات ملزمة فيما يتعلق ببعض نواحي الحياة أو أوجه النشاط الخاصة بالآخرين (السامرائي، 1975، 57).

ونظام السلطة في الأسرة يعد وسيلة أو أداة لتعزيز كيانها من خلال توجيه أعضائها وإدارتهم ذلك لأن هذا النظام مرتبط بالمركز الاجتماعي الذي يحتله الفرد فيها، وهذا المركز يدعي المنزلة Status لذا فالسلطة متعلقة بالمنزلة التي تعد نظام السمعة والاحترام والتقدير الذي يعطي للمركز الوظيفي في أية منظمة (Schneider, 1957, 88).

وصاحب المنزلة العالية لا يتوجب عليه إصدار القرارات والأوامر إلى صاحب المنزلة المنخفضة فحسب، بل ضمان إطاعة الايعازات والأوامر، وهذا يعني حصوله على السمعة والجاه والتقدير من جانب الخاضعين لسلطته ما يؤدي إلى تعزيزها، ووفقاً لذلك يمكن القول أن نظام المنزل يتماشى مع نظام السلطة في الأسرة، أي كلما زادت سلطة الفرد في الأسرة ارتفعت منزلته الاجتماعية والعكس صحيح، إذا انخفضت سلطة الفرد انخفضت منزلته الاجتماعية، أي أن نظام المنزلة في الأسرة يؤدي إلى تعزيز مراكز السلطة ودعمها، فأصحاب المراكز القيادية عندما يتمتعون بالسمعة العالية فإن قراراتهم لا بُدّ من أن تطاع وتنفذ.

لكن نظام المنزلة يتعلق بالحقوق المادية، فالفرد في الأسرة لا يقدم الخدمات ويلتزم بطاعة الأوامر فقط، بل يجب أن يعطي المنزلة التي تمنحه حقوقاً وامتيازات معنوية ومادية أي أن الأسرة ومن ثم المجتمع يجب أن يثمنا ويقدرا مركز الفرد وقيامه بواجباته تجاه القرارات

والأوامر الصادرة من شاغلي المراكز القيادية، في حين أن نظام السلطة يرتبط بالواجبات لـذا نجد أصحاب السلطة يطالبون بأداء الواجبات ويفكرون بتوجيه العقوبات للمقصرين لأجل حملهم على إطاعة الواجبات والأوامر وتنفيذها، ذلك أن من حق العضو في الأسرة أن يحترم ويكافـأ وفقاً لقيمة الواجبات التي يؤديها لأسرته ومجتمعه (القريشي، 2011، 92).

وهذا يعني أن نجاح الأسرة في ضبط أعضائها يتوقف أيضا على توازن نظامي السلطة والمنزلة فيها الذي يفضي إلى الموازنة بين الحقوق والواجبات الملقاة على عاتق كل فرد ينتمي إليها، ما ينعكس على قوة العلاقات الأسرية بين شاغلي المراكز القيادية والمراكز التنفيذية، ومن ثم تماسك الأسرة كوسيلة للضبط الاجتماعي على النحو التالي:

1- في المجتمع الأسري يتأثر كل فرد بما يكتسبه من الأفراد الآخرين، وهذا الاكتساب المعقد الذي يتجاوز العلاقات الثنائية والثلاثية يشكل بالنسبة إلى الطفل المنبـع الأول لمـشاعر الانتماء الأسري والاجتماعي، ويشير علماء الاجتماع إلى أن مسكن الأسرة بحـد ذاتـه يشكل رمزاً لوحدة أفرادها وتماسكهم وإحساسهم بالانتماء والعضوية (بوضرغم، 1999، 110).

2- الأسرة بمثابة المدرسة التي تعد أطفالها للمشاركة في المجتمع، فهي تمد الطفـل لتقبـل السلطة في المجتمع، وتمهده في الوقت نفسه لحب المجتمع والتعاون مع أعضائه فيتدرب من خلال حبه لوالديه على الطاعة وتقبل السلطة واحترام القانون، وتمهده لتعلم المساواة بين أعضاء المجتمع عن طريق تعوده المساواة بين أخوته في الأسرة (حجـازي، د.ت، 97).

3- يتعلم الفرد داخل أسرته فكرة التعاون حيث أنه يجد نفسه في أسرة يتعاون فيها الأب والأم والأبناء على توفير أسباب المعيشة وإدارة شؤون الأسرة والمحافظة على سلامتها وسعادتها، كذلك للفعاليات المشتركة التي تقوم بها الأسرة آثارها في غلغلة فكرة التعاون مثل الفعاليات التي تشترك فيها الأسرة في المناسبات المختلفة (الجابري، 1997، 22).

4- تقوم الأسرة بمهمة أساسية استمرت معها منذ قيامها وحتى يومنا هذا، وهي المتابعة والمراقبة على سلوك أفرادها وتصرفاتهم في حدود القيم والمعايير السلوكية المتعارف عليها، وتأتي قوة الرقابة الاجتماعية في الأسرة بوصفها المكونة الأساسية لقوى الرقابة الذاتية في أفرادها ونعني بها قوة الضمير الذي يتكون في شخصية الفرد من خلال تربيته وتنشئته داخل الأسرة ويصبح هذا الضمير هو الموجه والرقيب على سلوك الفرد والمصاحب له على كل تصرفاته وسلوكياته (السيد، 1995، 38) فالأسرة تستطيع أن تمارس الضبط الاجتماعي من خلال رقابتها ومتابعتها أبناءها.

5- يتعلم الفرد داخل الأسرة فكرتين أساسيتين لهما أكبر الأثر في ضبطه اجتماعياً وهما فكرة التنظيم التي تتضمن وجود ميكانزم تنظيمي يحدد للأفراد قواعد السلوك الواجب اتباعها، وتتضمن الفكرة الثانية موضوع التقييد، أي أن يكون لهذا الميكانزم القدرة على كف الأفراد عن مخالفة تلك القواعد والخروج عليها، كذلك إبداء الاستحسان أو الاستهجان والثواب والعقاب، فالفرد من خلال هاتين الفكرتين يتعلم أسلوبي الضبط الايجابي والسلبي.

6- الأسرة تعلم أبناءها المعتقدات الدينية والسياسية السائدة في المجتمع وتدفعهم إلى الإيمان بها والاقتناع بأهميتها ما يدفعهم إلى أداء السلوك السوي الذي ينسجم مع أوامرها

وقواعدها الخلقية، كذلك تعمل على نقل تراث المجتمع إلى أبنائها بما يتضمنه من لغة وقيم اجتماعية ومعايير خلقية.

7- أهم ما يميز الأسرة الإنسانية عن غيرها من الثدييات توزيع العمل تبعاً للجنس Sexual Division of labor وهذا الواقع معروف في جميع المجتمعات التقليدية وحتى الحديثة منها، فتوزع المهمات بين الذكور والإناث مسلمة لا يجب الإخلال بها، وهذا التوزيع الاجتماعي للأعمال يجعل مؤسسة الزواج في الأساس خلية اقتصادية تستطيع استغلال المحيط الذي تعيش فيه أحسن استغلال، كما أنه يشكل رابطة متينة للمجموعة الأسرية حيث لا يستطيع الزوجان الإفلات منها وهذا يجعلها تشد أفرادها وتضبط سلوكهم وفقاً لرابطة الدم والتكامل بين عمل أفرادها (بوضرغم، 1999، 29).

8- تعمل الأسرة كوسيلة ضبط ناجحة حينما تعين لأفرادها المراكز الاجتماعية بوضوح وتحدد الحقوق والواجبات المرتبطة بها وأنواع السلطات المرتبطة بها، على أسس تشعر الأفراد بالعدل وقوة الروابط النفسية فيما بينهم، ما ينعكس على تحقيق الأمن الذاتي داخل الأسرة، من هنا سوف ينضبط سلوك الأفراد ويعملون على تحقيق حاجاتهم في ظل الأهداف الأسرية، وهذا بدوره يقود إلى تحقيق الضبط الاجتماعي والأمن الاجتماعي (بوضرغم،،30،2011).

يلاحظ مما سبق الدور الحيوي والخطير للأسرة فهي لها قدرة للتأثير في البناء الاجتماعي من خلال وظائفها المهمة التي تنجزها للمجتمع سيما وظيفتها الحيوية في تحقيق ضبط المجتمع وأمنه الاجتماعي، عليه نستطيع أن ندرك حجم وطبيعة الآثار المترتبة على الخلل الذي يصيب بناء الأسرة ووظائفها وانعكاساته على مجمل البناء الاجتماعي انطلاقاً من فكرة

التكامل بين نظم المجتمع، فإذا كانت الأسرة صحية وفاعلة فان المجتمع ونظمه سيكونان كذلك، أما إذا كانت الأسرة مريضة ومفككة فان المجتمع ونظمه لا بد وأن يصاب بـــالوهن والمـــرض والتفكك.

المدرسة ودروها في تحقيق الضبط الاجتماعي:

كانت الحياة في المجتمعات القديمة بسيطة، وخبراتها محدودة، ومشاكلها قليلة، لذا تعلم الأفراد أساليب الحياة بالاحتكاك المباشر والمستمر بالبيئة، ولكن عندما بدأت المجتمعات في التعقيد، شرعت الأسر في إيجاد وسيلة بديلة لتعليم أبنائها ما توصل إليه المجتمع من معرفة ومهارات وعادات وقيم، كان ذلك بداية لظهور المدرسة لتقوم بدورها في التربية المقصودة. وعليه فقد أنشأ المجتمع المدرسة عن قصد لتحقيق أغراضه في تنشئة الأجيال الجديدة، والتأثير في سلوكهم تأثيرا منظما مرسوما ليكونوا مواطنين صالحين في المجتمع. وبمرور الزمن أصبحت المدرسة مسئولة عن عملية التغيير في المجتمع ويتم بواسطتها إكساب الأفراد المبادئ والقيم والخبرات والاتجاهات التي من شأنها تشكيل شخصية الفرد في إطار ثقافة المجتمع" (الخطيب، 2004،36).

ونظرا للتعقيد الذي تشهده الحياة والانفجار المعرفي، وتراكم الثقافة عن طريق الوسائل المختلفة الموجودة في المجتمع، والتبادل الذي حدث بين أفراد المجتمع وكثرة التحديات المعاصرة التي تزاحمنا في تربية أبناءنا، ومع هذا كله نحن بحاجة إلى وسيط اجتماعي يتم من خلاله نقل التراث وتنقيته، وترسيخ القيم والمبادئ والمواطنة، وهذا لا يحصل إلا من خلال

المدرسة التي يتواجد فيها الطالب قرابة السبع ساعات يتلقى فيها العلوم والمعارف في شتى الميادين ومن هنا يبرز دور المدرسة في بناء جيل يعي ما يتوجب عليه تجاه مجتمعه ووطنه.

فالمدرسة مؤسسة اجتماعية وظيفتها التربية والتعليم، وتتوفر فيها كل الوسائل التي تؤهل الناشئين لكي يصبحوا مواطنين صالحين، قادرين على التكيف مع البيئة ودور الضبط الاجتماعي في مواجهة الانحرافات الفكرية لدى الشباب، فاهمين لروح العصر، قادرين على المشاركة في التراث الحضاري القديم والحديث. والحياة في المدرسة يجب أن تكون حياة واقعية تربط التلميذ ببيته ومجتمعه الذي يعيش فيه حتى لا يحدث انتقال مفاجئ للطفل من حياة إلى حياة أخرى. وعليه فإن المدرسة هي المؤسسة التي تنفذ الأهداف التي يريدها ويرسمها المجتمع، وفقا لخطط ومناهج محددة، وأنشطة وبرامج صفية وغير صفية مخطط لها.

كما تعرف المدرسة بأنها "مؤسسة تربوية اخترعها الإنسان من أجل أن تتولى تربية النشء الطالع، وهي الأداة والآلة والمكان الذي بواسطته ينتقل الفرد من حياة التمركز حول الذات إلي حياة التمركز حول الجماعة، وهي الوسيلة التي يصبح من خلالها الفرد الإنسان إنسانا اجتماعيا وعضوا عاملا في المجتمع" (ناصر،1987، 38).

والمدرسة من المؤسسات التربوية المقصودة، تعمل على التربية بطريقة منظمة ومخططة فهي المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتربية وتعليم صغاره نيابة عن الكبار، الذي منعتهم مشاغل الحياة، وحالت دون تفرغهم للقيام بتربية صغارهم (سرحان، 1996، 33).

فالمدرسة تسهم في تربية النشء وإعداده للحياة، فهي بمثابة منظمة اجتماعية في التربية والتوجيه، وهي ضرورة اجتماعية خاصة في العصر الحديث، عصر الانفجار المعرفي والتقدم

التكنولوجي، والمؤسسة الوحيدة القادرة على تحقيق التوافق الاجتماعي والنفسي للفرد مع محيطه المتغير هي المدرسة، من خلال مناهجها وبرامجها التربوية (صديق، 2001، 46).

وتتمتع المدرسة بمجموعة من الخصائص والسمات، ومن أبرزها:

1. أن المدرسة تنظم أفرادا معينين، هم المعلمون و الطلاب والإداريين، وهؤلاء يؤدون أعمالا متخصصة، وتقوم بينهم علاقات تنظيمية وشخصية خلال أدائهم لهذه الأعمال والتي تحقق الأهداف العامة للمدرسة التي يعملون من أجلها (الرشدان، 2004،205).
2. أن المدرسة لها تكوين ونظام واضح المعالم، ويتمثل هذا النظام في اختيار المعلمين القائمين بالعملية التربوية، وشروط قبول الطلاب، والمناهج الدراسية.
3. المدرسة تمثل مركزا للتفاعل الاجتماعي بين المعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمسئولين، وهي القنوات التي يمكن من خلالها التفاعل الاجتماعي (مصطفى، 1427هـ، 135).
4. تعتبر المدرسة ذات ثقافة خاصة تتكون من قيم وعادات الطلاب على اختلاف أعمارهم وقيم وعادات المعلمين والإداريين وما يحملون من فكر وتوجه.
5. تساهم المدرسة في تبسيط المعلومات للطلاب، وذلك باستخدام طرائق التدريس المختلفة والوسائل الحديثة.
6. تساهم المدرسة في توسيع مدارك الطلاب واطلاعهم على كل ما هو جديد ومواكبة مستجدات العصر وتحدياته.
7. المدرسة تساعد الطلاب على الاندماج مع أفراد المجتمع، وأساليب القيم النبيلة وتعويد الطلاب عليها.

8. للمدرسة دور بارز وحيوي في تنقية التراث المتناقل جيلا بعد جيل، وتقوم بتصفية هذا التراث، وأخذ الجيد منه ونقله للطلاب .

9. المدرسة تساهم في الحد من السلوك المنحرف، إذا ما قامت بدورها الحقيقي وتوفر لها الجو التربوي، الذي من خلالها يتم اكتشاف انحراف الطلاب وتعديل هذا السلوك المنحرف واستبداله بسلوك حسن.

وظائف المدرسة التربوية والاجتماعية:

تُعدّ المدرسة العامل الثاني من عوامل البيئة الاجتماعية، وهي تلي الأسرة باعتبار التدرج الزمني في حياة الطفل، ولها دور اجتماعي جديد مبني على دور الأسرة، ومكمل له، والمدرسة بيئة اجتماعية مقصودة، ولم تكن الإنسانية في عهدها الأول تعرف المدرسة، إذ كانت تربية الطفل بعد دور الأسرة متروكة للحياة تصيرها كيف تشاء (عيسى، 1398هـ، 121)، بيد أنه ظهرت في بعض المجتمعات القديمة اجتهادات خجولة في التدريس وتعتمد هذه الاجتهادات على دور العبادة والكتّاب غير أنها لم تكن بأسلوب منظم ومخطط له، ومع تعقد الحياة وتشعب نواحيها، وإضافة كل جيل تقدمًا جديدًا، وظهور العلوم والفنون والمخترعات، ظهرت طرق ووسائل حديثة للتربية تجعلنا في حاجة ماسة إلى التخصص؛ فالأسرة وحدها لن تستطيع أن تلاحق هذا التطور، وتعد إنسانا صالحا يتكيف مع مجتمعه ويتفاعل معه ويفي بمتطلباته وواجباته وحقوقه. ولقد عجزت الأسرة عن مواصلة تربية الطفل بعد أن يكبر ويصبح ناشئا يقف على أبواب المجتمع، ومن هذا المنطلق ظهر ما يسمى بالمدرسة وأصبحت جهازًا خاصًا يتولى تربية الأبناء ونقل القيم والمبادئ لهم، ويشرف عليه نخبة من الكوادر العلمية المدربة، مع تواصل بين

الآباء وأولياء الأمور، وأصبحت المدرسة تشكل رافدا تربويًا للمجتمع وتقوم بدور بارز وحيوي لا غنى للمجتمع عنه، وتقوم بوظائف اجتماعية عديدة، منها:

1. تعد الوظيفة الأساسية للمدرسة في نظرة الإسلام هي تحقيق التربية الإسلامية بأسسها الفكرية والعقائدية والتشريعية وأهدافها، وعلى رأسها عبادة الله وتوحيده، والخضوع لأوامره وشريعته (النحلاوي، 1987، 187).
2. امتثال أوامر النبي صلى الله عليه وسلم واجتناب نواهيه.
3. طاعة ولي الأمر، وعدم شق عصى الطاعة.
4. تنمية مواهب الطلاب وقدراتهم على الفطرة السليمة التي فطرهم الله عليها وفق المبادئ والقيم التي جاءت بها الشريعة الغراء.
5. تعتبر المدرسة مكملة لما تقوم به الأسرة المسلمة من جهد تربوي ينبثق من التصور الإسلامي (الأسمري، 2009، 315).
6. العناية بما أقره الدين الإسلامي من القيم الإنسانية وتنشئة الفرد على الأخلاق الفاضلة وعلى المحبة والتعاون والسعي في خير المجتمع من أجل تماسكه وقوته وتمكينه من البناء والتعمير (يلجن، 1987، 4).
7. تنشئة الفرد على الشعور بالمسئولية تجاه أفعاله وأقواله، وكذلك مسئوليته تجاه عقيدته ومجتمعه، ووحدة هذا المجتمع وبقاء نظامه.
8. تحقيق النمو المتكامل للفرد المسلم دينياً واجتماعيًا ونفسيًا وخلقيًا، وبالتالي يتحقق التوازن في شخصية الفرد، فلا يطغى جانب على آخر وبالتالي يتم إشباعه بطريقة غير مشروعة.

9. تنمية القدرة الفكرية والعقلية لدى الطلاب التي تمكنهم من النقد البناء والتمحيص وإصدار الأحكام، واتخاذ القرار والرأي الصائب وتجنب القرار السقيم.

10. تربية النضج الانفعالي، وذلك بالقدرة على ضبطه والتحكم في الانفعال وعدم الانجراف خلف التيارات المضللة، وضبط النفس من الانفعالات الثائرة (الزنتاني، 1984، 411).

11. تنمية حب المواطنة لدى كل فرد من أفراد المجتمع، وخلق روح المحبة والألفة بين الأفراد، وبالتالي تختفي معالم البغضاء والمشاحنات، وتقل الجرائم.

12. تساعد المدرسة التلاميذ على احترام العادات والتقاليد، والنظم والتعليمات التي يرتضيها المجتمع، واحترام أخلاقيات الجماعة.

وقد لخص النحلاوي (1987، 161) وظائف المدرسة الاجتماعية والتربوية في النقاط التالية:

أ. تبسيط وتلخيص الثقافات والمعارف، ومستجدات العصر للطلاب.

ب. تصفية وتطهير المفاهيم والمعتقدات الخاطئة التي علقت في ذهن الطالب عن طريق الأجيال السابقة.

ج. توسيع آفاق الناشئ وزيادة خبراته، عن طريق خبرات الأجيال السابقة والانفتاح على الأمم الأخرى والاستفادة منها.

د. تنسيق الجهود التربوية وتصحيحها.

بالإضافة إلى هذا تعمل المدرسة على تحقيق وظيفة لا تقل أهمية عن المحافظة على قيم المجتمع ومؤسساته وتنقيح تراثه، وهي وظيفة الضبط الاجتماعي (Social Control). ويخضع الضبط الاجتماعي داخل المدرسة لمجموعة محددة من القواعد والمعايير التي تحدد مسؤوليات

الجماعات التربوية وحقوقها داخل المدرسة، والواقع أنّ المدرسة الحديثة تخضع في تنظيمها للإجراءات الرسمية، ولذلك فإنّ قواعد الضبط الاجتماعي المدرسي مكتوبة وليست عرفية أو خاضعة لأحكام العادة والتقاليد، فمسؤوليات الإدارة محددة، ومسؤوليات التلاميذ محددة، غير أنّ السياسة التربوية المتبعة، والإيديولوجية التربوية التي توجه النشاط التربوي داخل المؤسسات التربوية، تطبع الضبط الاجتماعي بطابعها الخاص، كما أنّ إتباع نظام دقيق في توزيع الأدوار، وتحديد التوقعات المرتبطة بكل دور من أدوار الجماعات التربوية له تأثيره أيضًا على تأكيد عوامل الضبط الاجتماعي في المدرسة، وبالنسبة لبناء السلطة وتوزيعها بين الأدوار فإنّ المدرسة الحديثة، تؤكد على المشاركة، والشورى، وأخذ رأي أولياء الأمور، وتتخذها كوسائل لدعم عوامل الضبط الاجتماعي، إلا أنّ السلوك في نطاق المواجهات الاجتماعية رغم أنه ذاتي إلا أنه ليس منعزلاً عن سلوك الدور، وذلك لأنّ الأفراد في علاقة متبادلة مع سلوك الآخرين، وأنهم يشكلون فريقًا تتشابه تصرفات أعضاءه تجاه بعضهم البعض وهذا في حد ذاته يلعب دورًا في دعم عوامل الضبط، وذلك لأنّ إنجاز الفرد لدوره يتم في نطاق متواضعات روتينية تنظم نمط الفعل (الجولاني، 1997، 54).

أساليب المدرسة الإيجابية في الضبط الاجتماعي:

تستخدم المدرسة أساليب متعددة لتحقيق وظيفة الضبط الاجتماعي أبرزها:

- **الالتزام في التعليم:** إن التعليم في معظم دول العالم، إما خمسة أيام أو ستة، لعدة شهور في السنة وهو إلزامي حتى مراحل معينة، والتزام الطلاب في المدارس يحمي من التسكع في الشوارع بعيدًا عن المشاكل إلى حد بعيد.

- **المراقبة والمتابعة:** توجه الفكر التربوي المعاصر في الضبط الاجتماعي يظهر بوضوح من خلال المدرسة التي تقوم بمراقبة نمو وتطور شخصية الطلاب وسلوكهم حتى تتأكد من أنهم لا ينحنون نحو النماذج السلوكية غير السوية أو الهدامة، ويتم توجيه الطلاب الذين يظهرون سلوكًا منحرفًا أو هدامًا إلى الأخصائي الاجتماعي أو النفسي (الشجراوي، 2005، 43).

- **النشاطات اللاصفية:** إن الأنشطة التربوية الخارجة عن المنهج الدراسي تقوم بوظيفة الضبط الاجتماعي من خلال إطالة مدة مكوث الطلاب في المدرسة، وبالتالي زيادة الإشراف والمتابعة والمراقبة، ويرى غباري (1989، 22): "أن الإكثار من الأساليب الترفيهية النفسية والاجتماعية من العوامل التي تعدل السلوك". لكن تجدر الإشارة إلى أن الأنشطة اللاصفية التي تسهم في تحقيق الضبط وزيادة فاعليته خارج جدران المدرسة يجب أن تتسم بما يلي،(صديق،67،2001) :

1. الجاذبية والتنوع كونها تحقق للطالب اكتساب العديد من المهارات الجسمية والعقلية والاجتماعية.
2. مناسبتها لجميع فئات الطلاب دون استثناء، وعدم التركيز على الطلاب المتفوقين أو الموهوبين.

- **الإكثار من الأندية الصفية:** يحتار الأبناء في كيفية ملء الفراغ الذي يشغله الأولاد في فترة العطلة الصيفية، وبدأ الاتجاه حديثًا إلى تشكيل الأندية الصفية لتفريغ الطاقات وقتل الفراغ في أمور نافعة بدلا من التسكع في الشوارع والطرقات وارتياد دور السينما

والملاهي، فالمدرسة تضع برامج مؤقتة خلال شهر أو خمسة وأربعين يوما، رياضية وثقافية واجتماعية تلبي الحاجات والدوافع عند أفرادها.

- **الآداب والسلوك:** لا تقل المدرسة أهمية عن الأسرة في تعليم الطلاب الآداب الاجتماعية، كالاستئذان عند دخول الصف والخروج منه، وأدب الحديث في مخاطبة الكبار والمربين، والإصغاء لهم وعدم السخرية منهم، بالإضافة إلى القيم الأخلاقية الاجتماعية كالتعاون، والإحسان، والنصرة للضعيف، والوفاء بالوعد، والصدق والإخلاص، وكف الأذى. وتفرض الفكرة السابقة أن تقوم المدرسة بتدعيم تلك القيم الأخلاقية والاتجاهات الهامة في حياة المجتمع من خلال مناهجها، وأنشطتها، والمعلم، والإدارة، مما يساعد المتعلمين على تمثيل هذه القيم، وهذا يقلل من فرص الخروج على المعايير السائدة في المجتمع، والانحراف الاجتماعي، ويساعد على استقرار المجتمع (الشجراوي، 2005، 45).
- **المشاركة والشورى:** تؤكد المدرسة الحديثة على المشاركة والشورى وأخذ رأي أولياء الأمور في رسم السياسة العامة للمدرسة، والمشكلات التي تستجد، والشورى مبدأ إسلامي قد يظن البعض أنه محصور في الأمور الشرعية فقط، وإنما تكون في كل أمور الحياة في الأسرة، والمدرسة، والمسجد، وسائر المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وهي في المجال التربوي أقوى وأظهر. والشواهد على الشورى كثيرة في الحياة الإسلامية.
- **الثواب والعقاب:** تستخدم المدرسة لفرض قواعدها والمحافظة على النظم "الجزاءات الإيجابية المختلفة أو المكافآت، مثل: عضوية الشرف في جمعية، وشارات التقدير والامتيازات، كالمشاركة في النشاطات المرغوب فيها خارج إطار المنهج، كما تستخدم أسلوب الحجز والحرمان عقابًا للتلاميذ على سوء سلوكهم" (جوسلين، 1972، 33).

ويتفق مع هذه الفكرة صديق (2001، 34) فيقول: "تسعى المدرسة إلى تحقيق الضبط الاجتماعي من خلال ما تبثه في أذهان الطلاب من قيم تعزيز التوازن والاستقرار في مجتمع المدرسة وتدعو إلى الهدوء والالتزام بأنظمتها التعليمية والتربوية، وتحذر كل من يخرج على تلك الأنظمة بعقوبات شتى كالتهكم والسخرية والتأنيب واللوم والحرمان من الامتيازات وحسم الدرجات، وإحضار ولي الأمر، والعقاب البدني في أحيان أخرى، لكنها من جهة أخرى تكافئ الطالب ذا السلوك الحسن المنضبط ضمن تعليمات المدرسة بوسائل شتى، تبدأ بالمديح والثناء وإسناد المراكز والألقاب ضمن أنشطة المدرسة المتنوعة، وتنتهي بالمكافأة المادية والجوائز نتيجة سلوكه واجتهاده".

مما سبق تتضح الأدوار أو الوسائل التي تقوم بها المدرسة لتحقيق الضبط، تمنع من الانحراف أو تقلل منه، وأن التكامل بين الأسرة والمدرسة وبقية المؤسسات التربوية يزيد من قوة الضبط الاجتماعي في المجتمع. وعلى المدرسة أن تتجنب الأساليب السلبية لتحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة ومنها التالية:

1. **السخرية:** أسلوب يستخدم الألفاظ وحركات الوجه، أو أقسامه للتعبير عن الاستهزاء، وعادة تأخذ صورة التعبير العلني، لذا يراها بعض المعلمين "فعالة في الضبط"، الاستهجان أو السخرية على السلوكيات غير المألوفة أو الخارجة عن معايير النظام وهذا الأسلوب مرفوض في الإسلام، إذ أن سلبياتها كثيرة، منها الحط من الكرامة الإنسانية، وتقتل الثقة بالنفس، وتعزز السلوك الخاطئ، وبخاصة عندما تكون أمام جمع من الطلاب، وعلى قاعدة "لكل فعل رد فعل". فالسخرية ليست أسلوبًا تربويًا للضبط الاجتماعي ونهى عنه الإسلام ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا

مّنْهُمْ وَلا نِسَاء مّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مّنْهُنَّ وَلا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الحجرات، 11)، ويلحق بالسخرية الألفاظ القبيحة في مخاطبة الطلاب أو تأديبهم كان يقول: "يا مسخ"، "يا قرد" فإن قلت واحدة من هذا فلتستغفر الله منها ولتنته عن معاودتها.

2. **اللعن والسب:** واللعن مرفوض، لقوله (صلى الله عليه وسلم): **"ليس المؤمن بالطعان ولا باللعان)** (الترمذي،1989)، وكذلك السب **(المتسابان شيطانان يتهاتران ويتكاذبان)** (ابن حنبل، 1993).

3. **الشائعات:** وغالباً ما تأخذ صورة الغيبة والقذف والتجريح والافتراء.

الاحتقار والازدراء: من أكثر الوسائل بعد السخرية ممارسة من قبل المعلمين في المدارس، وتكون في المخالفات الكثيرة التي لا يرضاها الأفراد، وخاصة إذا أخلــت بالعرف السائد في المجتمع المدرسي، يقول (صلى الله عليه وسلم): "**بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم**" (أبو داوود، 1970). والتربية الإسلامية ترفض هذا الأسلوب سواء كان على المستوى الفردي أو الأسري أو الجماعي، أو كان في حق الصغار أو الكبار. وقررت أن البشر مكرمون **﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾** (الإسراء، 70).

التعقيب على الأدب النظري

1. يتضح مفهوم الضبط الاجتماعي من منظور الإسلام في إدراك أن الإنسان لم يخلق في هذه الحياة عبثًا، جاء للقيام وخلافة الأرض وعمارتها، وهذا يقتضي أن يلزم الإنسان بالضوابط المحددة لسلوكه والتي تضمن له ولمجتمعه الخير والسعادة وتحقق لهم الأمن والاستقرار وتقيمهم من الانحراف والفوضى.
2. إن جميع الدراسات والاتجاهات الفكرية التي اهتمت بموضوع الضبط الاجتماعي كانت قد ركزت على تحقيق حاله في التوازن الاجتماعي داخل المجتمع.
3. للإسرة وظائف أساسية وأخرى ثانوية، إذا ما أنجزتها بنجاح فإن ذلك من شأنه أن ينعكس إيجابيًا على حياة أفرادها، والعكس صحيح في حالة فشلها في إنجازها إذ ستكون حياة الأسرة والمجتمع في خطر كبير.
4. المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التي تلي الأسرة في مسؤوليتها وأهميتها في عملية التنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى دورها بوصفها مؤسسة رسمية مكلفة من قبل المجتمع بوظيفة التربية ونقل الثقافة وتوفير الظروف المناسبة للنمو الجسمي والعقلي والانفعالي الاجتماعية الجديدة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تمّ الاطلاع على عدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، من خلال الرجوع إلى بعض مكتبات الجامعات الأردنية، وقاعدة البيانات (ERIC) و (EBESCO) في مكتبة جامعة اليرموك، وقد تمّ عرضها وفقاً للترتيب الزمني بدءاً بالأقدم فالأحدث، وكما يلي:

أجرى سليمان (1988) دراسة في مصر هدفت إلى معرفة أساليب الانضباط لدى طلاب المدرسة الإعدادية وعلاقتها بالمستوى الاجتماعي الثقافي للطلاب، وتكونت عينة الدراسة من (241) طالبًا وطالبة من طلاب الصف السابع والثامن والتاسع من مدارس القاهرة. تمّ اختيار أفراد العينة بناء على مقابلة مديري المدارس والمدرسين والأخصائيين الاجتماعيين، وطلب تحديد الطلاب والطالبات المنضبطين وغير المنضبطين في بعض فصول المدرسة، بناء على معيار معين، وفق أنماط سلوكيه محددة. وبينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التلاميذ المنضبطين وغير المنضبطين في المستوى الاجتماعي- الثقافي وكذلك في وجهة الضبط أو التحكم، والاتجاهات الدراسية، أي أن المستوى الاجتماعي والثقافي الذي ينتمي إليه التلاميذ المنضبطون أفضل من المستوى الاجتماعي والثقافي لغير المنضبطين، كما أنّ التلاميذ المنضبطين لديهم اعتقاد في الضبط الداخلي، أي يرون أنهم باستطاعتهم تحمل مسؤوليات الأحداث ويوجهون اللوم لأنفسهم عندما تسير الأمور على غير ما يحبون، وأيضًا لا توجد فروق بين الجنسين (إناث – ذكور) من المنضبطين في المستوى الاجتماعي الثقافي، وتوجد فروق دالة عند مستوى (α= 0.05) بين الجنسين (إناث – ذكور)، من المنضبطين في وجهة الضبط أو

التحكم لصالح الإناث، ولا توجد فروق بين الذكور والإناث غير المنضبطين في المستوى الاجتماعي– الثقافي، ووجهة الضبط والاتجاهات الدراسية.

وأجرى وايت (White,1998) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، هدفت إلى معرفة الممارسات للضبط الاجتماعي والاتجاهات المفضلة لدى المعلمين نحو العقاب البدني، وتكونت عينة الدراسة (120) مديرًا و(360) معلمًا في مدارس ابتدائية مختارة في ولاية كارولينا الشمالية في أمريكا. وقد صممت استبانة لتحديد أساليب الانضباط المفضلة للتربويين وقد كانت النتيجة أنّ الانضباط الفعال (الإيجابي) يتم بدون العقاب البدني، وكان الإصغاء الشديد، والعزل، أكثر الممارسات الانضباطية المستعملة والمكررة، وأن (84.4 %) اعتبروا أنفسهم يركزون على الطفل في فلسفة التعليم مقارنة مع (12%) يركزون على المعلم، وأنّ (79.9%) يرون أنّ العقاب البدني يجب أنْ لا يمنح كخيار في المدارس العامة الحكومية.

وأجرى السالم (1999 ب) دراسة في السعودية هدفت إلى التعرف على أساليب الضبط الاجتماعي الأكثر استخداما من جانب الأسرة السعودية مع أبنائها طلاب المرحلة الثانوية العامة وتحديد مستوى اتجاهاتهم نحو هذه الأساليب وتحديد مستوى التماسك الأسري السائد في الأسرة السعودية من وجهة نظر أبنائها طلاب المرحلة الثانوية العامة والتعرف على مدى اختلاف اتجاهات هؤلاء الطلاب نحو أساليب الضبط الاجتماعي السائد في أسرهم باختلاف متغيرات الدراسة، وكشف العلاقة بين مستوى اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية العامة نحو أساليب الضبط الاجتماعي السائد في الأسر السعودية وبين مستوى تماسكها الأسري من وجهة نظر أبنائها طلاب المرحلة الثانوية العامة. وقد استخدم المنهج الوصفي الذي يعبر عن الظاهرة كما وكيفا ثم يتناول تحليلها وتفسيرها، واستخدم أداتين: استبانة أساليب الضبط الاجتماعي، ومقياس التماسك

الأسري الذي يتكون من تسعة أبعاد هي العاطفة الأسرية، الدور الأسري، الأمن الأسري، الدعم الأسري، التفاعل الأسري، المشاركة الأسرية، الاحترام الأسري، الانتماء الأسري، والتماثل الأسري. وقد توصل إلى عدد من النتائج من أهمها: إن الدين الإسلامي أكثر الضوابط الاجتماعية استخداما من قبل الأسرة السعودية لضبط سلوك أبنائها طلاب المرحلة الثانوية العامة.

وإن الأسرة السعودية تمارس أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي مع أبنائها و إنّ الأسرة السعودية تستخدم مجموعة من أساليب الضبط الاجتماعي إلا أنها تختلف في الترتيب حسب الأسلوب الأكثر استخدام،وإن مستوى اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية العامة تميل نحو أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في أسرهم والمحددة في الدراسة و مستوى التماسك الأسري من وجهة نظر الطلاب هو متوسط بشكل عام.

وأجرى هارتر (Hartter, 2000) دراسة هدفت إلى البحث في متغيرات الضبط الإجتماعي في المدارس المتوسطة وبرامج المجتمع للتنبؤ بنتائج التورط في العصابات والانحراف على مستوى المدرسة الثانوية، بالإضافة إلى تأثير عوامل الضبط الاجتماعي في البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات. وتمثل رؤية ثلاثة مستويات من النظم الاجتماعية والتي تؤثر في عضوية الانخراط في الانحرافات والعصابة، والمستويات الثلاثة هي: نظام الوحدات الكلي، ويشتمل على العدوانية المجتمعية والإهمال من خلال آليات، مثل التمييز العنصري والجنسي، ونظام اقتصادي يستثنى أعدادًا كبيرة من السكان المحرومين (الأقل حظًا)، وثقافة شائعة توافق على العنف وأشكال أخرى من الانحراف الاجتماعي، ونظام الوحدات الصغيرة التي تتضمن صفات شخصية، العلاقات العائلية، والأقران، ونظام الوحدات المتوسطة التي تتضمن

تطبيق القانون، ومؤسسات تحقيق العدالة عند الأحداث، الكنائس، الفرص الترفيهية الأخرى، مجتمع رياضي، المؤسسات الاجتماعية، وقد أظهرت النتائج أنه يجب توجيه جهود الولاية إلى مستويات الأنظمة الثلاثة، على الرغم من أن الأنظمة المتوسطة أفضل وسائل لتقليل اشتراك الشباب في العصابات والانحرافات، فتبدو درجات عالية من الضبط الاجتماعي وتجعلها أكثر تأثيرًا من المستويات الأخرى، وقد أظهرت تأثيرًا في تقليل مشكله الجريمة عند الأحداث في بعض المدن الأمريكية.

وأجرى ليش (Leach, 2001) دراسة هدفت إلى تحديد سبب تسجيل الطالبات المتسربات من المدرسة المتوسطة غيابًا زمنيًا دائمًا عن المدرسة، وما الذي يمكن أن تفعله المدارس من أجل تخفيف معدلات التسرب، وأثر الضبط الاجتماعي عليهن، وقد استخدم في الدراسة الإطار النظري المطور من ثلاث نظريات للضبط. وقد اشتملت نظريات الضبط على نظرية: الضبط – القوة، النظرية الأنثوية للانحراف، ونظرية النزعة الطبيعية البنائية. وتكونت عينة الدراسة من ثلاث إناث مراهقات، وجمع البيانات من خلال: الملاحظات، المقابلات، وتحليل الوثائق. وتمّ التوصل لعمل لوحة مكتوبة عن كل طالبة ما يمكن القراء من فهم أفضل للبيئة التي يعيشون بها وخبراتهم الشخصية، وأظهرت النتائج أنّ الإناث وقعن ضحية للأهل والعائلة والمدرسين، أو المدارس والنظام القانوني والمجتمع بشكل عام والطالبات أنفسهن.

وأجرى عبد الحميد (2002) دراسة هدفت إلى فهم أهم أساليب الضبط الاجتماعي التي تسود المدرسة الثانوية العامة المصرية والعمليات الاجتماعية التي تحكم ديناميات‍ها وفعاليتها كما تمارس فعليًا، ووصف الخصائص المميزة للمدرسة موضوع الدراسة وما يسودها من علاقات وأساليب ذات طبيعة اجتماعية، وكذلك محاولة التعرف على الجوانب التي يمكن أن تنمي أو

تعوق وظيفة المدرسة. وأجريت الدراسة على عينة عددها (400) طالب وما يقرب من (100) مدرس، ولكن الباحث استبعد استمارات بعض الأفراد الذين لم يستكملوا الإجابة على الاستبانة ولم يبق إلا (252) مبحوثًا منهم (200) طالب و(52) مدرسًا واستخدمت الملاحظة المباشرة والمقابلة المفتوحة والاستبانة وسائل لجمع البيانات. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في المجتمع المصري تنعكس على المدرسة الثانوية العامة للبنين، وهذه النتيجة تؤكد تبعية المدرسة لما يسود المجتمع من أساليب قد تبدو متناقضة مع ما يقال من أن للمدرسة درجة من الاستقلال النسبي عن المجتمع، ويمكن أن تكون المدرسة مركز إشعاع يقود المجتمع أو مجرد تابع يعكس ما يسود المجتمع من أساليب وعمليات، ومن ثم تعمل على إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع.

وأجرت بدرخان (2004) دراسة هدفت التعرف على أشكال الضبط المدرسي المستخدمة من قبل معلمي المرحلة الثانوية في الأردن وعلاقتها ببعض المتغيرات، وتكونت عينة الدراسة من (10%) من معلمي المرحلة الثانوية في الأردن في المدارس الحكومية والخاصة البالغ عددهم (1520) معلمًا ومعلمة، وقد تم اختيارهم عشوائيًا من الأقاليم الثلاثة (المناطق التعليمية) الشمال والوسط والجنوب وقد تمّ تصميم استبانة خاصة لهذا الغرض، وتمّ تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (Test-Re-test) واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) واختبار LSD للمقارنات البعدية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعلمين يستخدمون جميع أشكال الضبط المدرسي وأن الشكل الأكثر استخدامًا، الشكل القهري التسلطي، يليه الشكل التشريعي القانوني، ثم الشكل السلبي اللامبالي، وأخيرًا الشكل القيمي الديني الذي يتضمن أيضًا الأعراف والتقاليد الإجتماعية.

وأجرت الشجراوي (2005) دراسة هدفت الكشف عن أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في المدرسة الأساسية الأردنية، وتألفت عينة الدراسة من(29) شعبة من الصفين التاسع والعاشر اختيرت بالطريقة العنقودية العشوائية حيث مثلت (6%) من مجتمع الدراسة. ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة استبانة الضبط الاجتماعي والمكونة من (69) فقرة والتي طورتها الباحثة، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أنّ أكثر أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في المدرسة هي لفت انتباه الطالب إلى المخالفات التي قام بها، وتكليف الطالب بعمل واجبات بيئية إضافية، وتعزيز السلوك الجيد علانية، والتسامح عن الأخطاء والمخالفات البسيطة.

وأجرى العنزي (2008) دراسة هدفت للكشف عن دور المدرسة المتوسطة في حقيق الضبط الاجتماعي للطلاب، وتألفت عينة الدراسة من (352) معلمًا ومديرصا ومرشدًا، تم اختيارها بالطريقة العشوائية، ولتحقيق هدف الدراسة طور الباحث استبانة تكونت من (67) فقرة، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أن المدرسة المتوسطة تمارس دورها في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب، من خلال العمل على غرس روح الانتماء للوطن، وغرس العقيدة الإسلامية، وتوضيح مفاهيم وقيم الضبط الاجتماعي، وأن أفراد عينة الدراسة يرون أن المدرسة تعمل على استخدام السبل التي تساعد على غرس القيم الإسلامية لدى الطلاب، وعلى تعزيز العلاقة بين المدرسة والمجتمع.

وأجرى القضاة (2010) دراسة هدفت إلى الكشف عن أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك من وجهة نظر مديري المدارس، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات وزعت على أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (87) مديرًا، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أن أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس

الثانوية في محافظة الكرك جاءت بدرجة منخفضة وعلى جميع المجالات، وأظهرت النتائج فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك من وجهة نظر المديرين تعزى لمتغير المديرية بين مديرية التربية والتعليم لقصبة الكرك، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية على باقي المتغيرات (الجنس، مستوى التعليم، الخبرة).

تعقيب على الدراسات السابقة:

بمطالعة الدراسات السابقة التي تم عرضها يلاحظ أنها تناولت أوجهاً مختلفة حيث استخلص الباحث من خلال نتائجها ما يلي:

- تتناول بعض الدراسات السابقة جانباً واحداً من جوانب الضبط الاجتماعي التي تستخدمها المدرسة لتحقيق الضبط الاجتماعي؛ كدراسة بدرخان (2004)، ودراسة الشجراوي (2005)، ودراسة ليش (Leach ،2001)، ودراسة وايت (1989 White).
- تناولت دراسة سليمان، (1988)،علاقة المستوى الاجتماعي والتعليمي للطلاب بمستوى الضبط الاجتماعي.
- هدفت دراسة عبد الحميد (2002) إلى فهم أهم أساليب الضبط الاجتماعي التي تسود المدرسة الثانوية العامة المصرية والعمليات الاجتماعية التي تحكم ديناميتها وفعاليتها.
- بحثت دراسة هارتر (Hartter, 2000) في متغيرات الضبط الاجتماعي في المدارس المتوسطة وبرامج المجتمع للتنبؤ بنتائج التورط في العصابات والانحراف على مستوى المدرسة الثانوية، بالإضافة إلى تأثير عوامل الضبط الاجتماعي في البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات.
- استخدمت معظم الدراسات أدوات أخرى غير الاستبانة مثل: اختبار ستيفن نايدك، وبوني ستريكلاند المعرب، واختيار الاتجاهات الدراسية لتلاميذ المدرسة الإعدادية كدراسة سليمان (1988).

- استخدم ليش (Leach، 2001) في دراسته المنهج التحليلي النوعي.
- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، من حيث أنها تهتم بموضوع الضبط الاجتماعي.
- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث أنها تتناول موضوع وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية، ودور الدين الإسلامي والأسرة والمدرسة في تحقيق الضبط الاجتماعي، في حين أن الدراسات السابقة تناولت جانب واحد من جوانب الضبط الاجتماعي.
- تختلف أيضا الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية للدراسة والمجتمع، والعينة، والأداة التي استخدمت لأغراض هذه الدراسة.
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث أنها تتناول أكثر من جانب في موضوع وسائل الضبط الاجتماعي، وكذلك تضيف معرفة جديدة قد تساعد الطلبة والمربين وأولياء الأمور والمشتغلين في تطوير عناصر البيئة التعليمية والمناهج الدراسية، والنشاط التعليمي وغير ذلك من عناصر التنشئة الاجتماعية في التعرف على وسائل الضبط الاجتماعي المستخدمة في المدارس الأساسية، والصعوبات التي قد تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي لتربية الطلبة في المدارس الأساسية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل منهج الدراسة، ووصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة، وصدقها، وثباتها، وإجراءات الدراسة، ومتغيراتها، فضلاً عن المعالجة الإحصائية التي تمّ استخدامها للإجابة عن أسئلة الدراسة.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي الكمي، وذلك بتوزيع استبانات على عينة طبقية عشوائية من مديري المدارس والمعلمين والمرشدين.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومعلمي ومرشدي المدارس الأساسية للبنين والبنات في محافظة جرش، البالغ عددهم (1823)*. وذلك حسب إحصائيات مديرية التربية والتعليم في محافظة جرش.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (319) مديرًا ومديرة ومعلماً ومعلمة ومرشدًا ومرشدة في المدارس الأساسية للبنين والبنات في محافظة جرش، وذلك بنسبة (18%) من مجتمع الدراسة، حيث تمّ اختيار العينة بالطريقة الطبقية العشوائية. والجدول (1) يبين توزع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة.

---

* احصائية قسم التخطيط التربوي للعام الدراسي 2013/2012م في مديرية التربية والتعليم في محافظة جرش، والمبينة في الملحق (د).

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة

	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	183	57.4
	أنثى	136	42.6
الخبرة	اقل من 5 سنوات	70	21.9
	من 5 – أقل من 10	103	32.3
	10 سنوات فأكثر	146	45.8
المؤهل العلمي	بكالوريوس	255	79.9
	دبلوم وماجستير	50	15.7
	دكتوراه	14	4.4
	المجموع	319	100.0

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بإعداد استبانة اعتمد في بنائها على الأدب النظري، وبعض الدراسات السابقة، وتكونت من (43) فقرة موزعة على بعدين هما: البعد الأول خاص بوسائل الضبط الاجتماعي داخل المدارس الأساسية، والبعد الثاني خاص بدور المدارس الأساسية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة، وتمّ وضع سؤالين في نهاية الإستبانة: السؤال الأول يتعلق بالصعوبات التي تَحِد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي لتربية الطلبة في المدارس الأساسية، أما السؤال الثاني فيتعلق بسبل تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية، والملحق (أ) يبين الأداة بصورتها الأولية.

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحث بعرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة آل البيت، والملحق (ب) يبين أسماء محكمي الأداة. وذلك لقراءة فقرات أداة الدراسة، وإبداء ملاحظاتهم عليها من حيث:

1. مدى مناسبة الفقرات لما وضعت له.
2. دقة الصياغة اللغوية للفقرات.
3. مدى انتماء الفقرات لمجالاتها.
4. حذف غير المناسب من الفقرات.
5. اقتراح مجالات أو فقرات مناسبة.
6. أي ملاحظات أخرى يرونها مناسبة.

وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين وتوجيهاتهم، من حيث حذف بعض الفقرات المكررة، وتعديل صياغة بعض الفقرات، ونقل بعضها الآخر إلى مجالات أخرى، اعتمد الباحث الاستبانة بصورتها النهائية، حيث تكونت من (41) فقرة موزعة على قسمين هما: البعد الأول خاص بوسائل الضبط الاجتماعي داخل المدارس الأساسية وعدد فقراته (19) فقره، والبعد الثاني خاص بدور المدارس الأساسية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة وعدد فقراته (22) فقره، وتمّ وضع سؤالين في نهاية الإستبانة: السؤال الأول يتعلق بالصعوبات التي تَحِد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية، أما السؤال الثاني فيتعلق بسبل تفعيل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية. وتتم الإجابة على فقرات الإستبانة وفقاً لتدريج ليكرت

الخماسي (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً). والملحق (ج) يبين الأداة بصورتها النهائية.

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة، بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) وذالك بتطبيق الاختبار، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (30) فردا من المديرين والمعلمين والمرشدين، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين على أداة الدراسة ككل، وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول رقم (2) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والأداة ككل واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

جدول (2)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
وسائل الضبط	0.87	0.91
دور المدارس	0.91	0.95

متغيرات الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة الآتية:

أ- المتغيرات المستقلة وهي:

- **الجنس**، وله فئتان: ذكر، أنثى.

- **الخبرة**، ولها ثلاثة مستويات :(1) أقل من 5 سنوات، (2) 5- أقل من 10 سنوات، (3) 10 سنوات فأكثر.
- **المؤهل العلمي**، وله ثلاثة مستويات: (1) بكالوريوس، (2) دبلوم وماجستير، (3) دكتوراه.

ب- المتغير التابع وهو: عوامل الضبط الاجتماعي الفعالة في المدارس الأساسية.

المعيار الإحصائي:

اعتمد الباحث المعيار الإحصائي الآتي لتفسير استجابات أفراد الدراسة، و كما يلي:

- 1.00- أقل من 1.80 بدرجة قليلة جداً
- 1.80- أقل من 2.60 بدرجة قليلة
- 2.60- أقل من 3.40 بدرجة متوسطة
- 3.40- أقل من 4.20 بدرجة كبيرة
- 4.20 – 5.00 بدرجة كبيرة جداً

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدم التحليلات الإحصائية الآتية:

1. للإجابة عن السؤال الأول والثاني والثالث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً إلى متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الثلاثي، وتم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية.
2. للإجابة عن السؤال الرابع والخامس، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، التي هدفت للتعرف على دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي لتربية الطلبة من وجهة نظر المديرين والمعلمين والمرشدين، والتعرف على الصعوبات التي تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية والتعرف أيضا على سبل تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي، وفيمايلي عرضاَ للنتائج :

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما وسائل الضبط الاجتماعي داخل المدارس الأساسية في الأردن؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوسائل الضبط الاجتماعي داخل المدارس الأساسية في الأردن، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوسائل الضبط الاجتماعي داخل المدارس الأساسية في الأردن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	7	تغرس القيم الإسلامية لدى الطلبة	4.16	.95	كبيرة
2	1	تستخدم الأساليب الإرشادية والتوعية بشكل مستمر	4.13	.91	كبيرة
3	3	تركز على أسلوب القدوة في توجيه وتعليم الطلبة	4.09	.87	كبيرة
4	9	تهدف من العقاب الإصلاح وتقويم السلوك	4.02	.96	كبيرة
4	13	تخاطب الطلبة بكلام لين غير جارح	4.02	.91	كبيرة
6	17	تشجع الطلبة على احترام العادات والتقاليد	4.01	.86	كبيرة
7	6	تعطي للطلبة مجالا من الحرية وإبداء الرأي	3.98	.88	كبيرة
8	10	توجه نشاطاتها المختلفة نحو قيم احترام الأنظمة والقوانين الاجتماعية	3.90	.95	كبيرة
9	8	تعزز العلاقة بين المدرسة والمجتمع	3.89	.97	كبيرة
10	2	تبلغ أولياء الأمور بسلوك أبنائهم	3.87	1.02	كبيرة
11	5	تشجع الطلبة على احترام ثقافات المجتمع	3.85	.91	كبيرة
12	11	تطبق الأنظمة المدرسية بصورة متكاملة	3.84	.97	كبيرة
12	14	تبتعد عن معاقبة الطلبة بالتوبيخ والازدراء	3.84	.98	كبيرة
14	4	تفعل الإذاعة المدرسية للتوعية والتوجيه	3.76	1.03	كبيرة
14	15	تتعاون مع الأسرة لمتابعة سلوك الطلاب واحتياجاتهم العاطفية والنفسية	3.76	1.04	كبيرة
16	12	توجه اللوم للطلبة في حالة عدم التزامهم بالأنظمة	3.73	.99	كبيرة
17	16	تشرك أولياء الأمور لتحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة	3.65	1.04	كبيرة
18	18	تتعاون مع الجهات الأمنية في معالجة السلوكيات السلبية	2.91	1.33	متوسطة
19	19	تستضيف الدعاة والعلماء لإلقاء الكلمات التوعوية	2.86	1.29	متوسطة
		عوامل الضبط	3.80	.62	كبيرة

يبين الجدول (3) إن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.86– 4.16)، حيث جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على "تغرس القيم الإسلامية لدى الطلبة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.16)، وبانحراف معياري بلغ (.95) وبدرجة كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) ونصها "تستخدم الأساليب الإرشادية والتوعية بشكل مستمر" بمتوسط حسابي بلغ (4.13)، وبانحراف معياري بلغ (.91) وبدرجة كبيرة، تلاها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (3) ونصها "تركز على أسلوب القدوة في توجيه وتعليم الطلبة" بمتوسط حسابي بلغ (4.09)، وبانحراف معياري بلغ (.87) وبدرجة كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (19) ونصها "تستضيف الدعاة والعلماء لإلقاء الكلمات التوعوية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.86)، وبانحراف معياري بلغ (1.29) وبدرجة متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي لوسائل الضبط (3.80)، وبانحراف معياري بلغ (.62) وبدرجة كبيرة.

كما ويتبين من الجدول (3) أن فقرات الأداة من رتبة (1 –17) قد تم تقديرها بدرجة كبيرة، حيث تتراوح متوسطاتها الحسابية ما بين (3.65) – (4.16)، وبانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.86) – (1.04)، ويتبين من الجدول أيضا أن الفقرتان رقم (18،19) قد تم تقديرهما بدرجة متوسطه، وبمتوسط حسابي يبلغ (2.91)،(2.86) على الترتيب، وبانحرافات معياريه بلغت (1.33)، (1.29) على الترتيب أيضًا.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "ما دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الـضبط الاجتماعي للطلبة من منظور المديرين والمعلمين والمرشدين؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لـدور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة من منظور المديرين والمعلمين والمرشدين، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة من منظور المديرين والمعلمين والمرشدين مرتبة تنازلياً .

الرتبة	الرقم	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	35	تعامل الطلبة معاملة عادلة وليس على حسب مكانة الأهل الاجتماعية أو الاقتصادية	4.17	.87	كبيرة
2	21	تعمل على دعم العقيدة الإسلامية لدى الطلبة	4.15	.89	كبيرة
3	20	تحرص على غرس روح الانتماء والولاء للمجتمع	4.14	.89	كبيرة
3	31	تحرص على تعليم الطلبة المحافظة على النظام	4.14	.88	كبيرة
5	22	تبث روح المسؤولية في نفوس الطلبة	4.05	.94	كبيرة
6	29	تبدي اهتماما بمشكلات الطلبة الاجتماعية	3.96	.92	كبيرة
6	34	تشعر أولياء الأمور بسلوك أبنائهم	3.96	.97	كبيرة
8	25	تعد جيل واع متعلم قادر على البناء والعطاء	3.89	.96	كبيرة
9	36	تقوم من خلال برامجها المختلفة بشرح فوائد الانضباط المدرسي	3.88	.92	كبيرة
10	23	تعرض المدرسة من خلال أنشطتها المختلفة على الطلبة القيم والمثل التي يرتضيها المجتمع	3.87	.97	كبيرة
11	24	تعمل على صياغة شخصية الطلبة عن طريق	3.85	.90	كبيرة

الرتبة	الرقم	الفقـــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
		تعليمهم قواعد مجتمعهم وقيمه			
12	32	تعد الأنشطة التعليمية المتعددة لغرس التنظيم فينفوس الطلبة	3.83	.95	كبيرة
12	38	تشرك الطلبة في اللجان المدرسية المختلفة	3.83	.93	كبيرة
14	30	تحرص على غرس قيم احترام الثقافات الأخرى لدى الطلبة	3.77	.90	كبيرة
14	37	تهتم بالأنشطة الاجتماعية المختلفة لتدعيم الضبط الاجتماعي للطلبة	3.77	.92	كبيرة
16	33	تحقق التكيف الاجتماعي للطلبة وفق القيم والأنماط الثقافية السائدة في المجتمع	3.73	.95	كبيرة
17	28	تدرب الطلبة على ممارسة قيم المجتمع في سلوكهم	3.72	1.01	كبيرة
18	41	تعرض على الطلبة تعليمات النظام المدرسي في مكان بارز	3.70	1.05	كبيرة
19	39	تشرك الطلبة في لجان الضبط المدرسي	3.67	1.07	كبيرة
20	40	تغرس في نفوس الطلبة قيم التعاون من خلال المباريات الرياضية	3.65	1.09	كبيرة
21	26	تناقش مشكلات الطلبة المختلفة مع أولياء الأمور من خلال المرشد الطلابي	3.63	1.13	كبيرة
22	27	تعد الأنشطة التعليمية والتربوية المتعددة التي تحقق للطلبة إشباع حاجاتهم النفسية والعاطفية والعلمية والروحية	3.59	1.05	كبيرة
		دور المدارس في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة (الكلي)	3.86	.69	كبيرة

يبين الجدول (4) إن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.59− 4.17)، وبانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.87 – 1.13) وبدرجة تقدير كبيرة، حيث جاءت الفقرة رقم (35) والتي تنص على "تعامل الطلبة معاملة عادلة وليس على حسب مكانة الأهل الاجتماعية أو الاقتصادية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.17)، وبانحراف معياري بلغ (0.87) وبدرجة كبيرة تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (21) ونصها "تعمل على دعم العقيدة الإسلامية لدى الطلبة" بمتوسط حسابي بلغ (4.15) وبانحراف معياري بلغ (0.89) وبدرجة كبيرة، تلاها في المرتبة الثالثة الفقرتان رقم (20 و31) ونصهما "تحرص على غرس روح الانتماء والولاء للمجتمع لدى الطلبة" و"تحرص على تعليم الطلبة المحافظة على النظام" بمتوسط حسابي بلغ (4.14) وبانحراف معياري تراوح ما بين (0.88 – 89.) وبدرجة كبيرة، بينما جاءت الفقرات رقم (27) ونصها "تعد الأنشطة التعليمية والتربوية المتعددة التي تحقق للطلبة إشباع حاجاتهم النفسية والعاطفية والعلمية والروحية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.59)، وبانحراف معياري بلغ (1.05) وبدرجة كبيرة. وبلغ المتوسط الحسابي لدور المدارس ككل (3.86)، وبانحراف معياري (69.) وبدرجة كبيرة.

كما ويتبين من هذا الجدول أن جميع فقرات الأداة قد تم تقديرها بدرجة كبيرة وبمتوسطات حسابية قد تراوحت ما بين (3.59 – 4.17)، وبانحرافات معيارية تراوحت ما بين (1.13 − 0.87).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة تعزى إلى متغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة حسب متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة، والجدول (5) يبين ذلك.

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة حسب متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة.

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
الجنس	ذكر	3.89	.662	183
	أنثى	3.82	.737	136
الخبرة	اقل من 5 سنوات	3.73	.61	70
	من 5 – اقل من 10	3.96	.71	103
	10 سنوات فأكثر	3.86	.71	146
المؤهل العلمي	بكالوريوس	3.87	.69	255
	دبلوم وماجستير	3.71	.73	50
	دكتوراه	3.83	.76	14
المجموع		3.86	.69	319

يبين الجدول (5) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة بسبب اختلاف فئات متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة، و الدراسة، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الثلاثي جدول (6).

جدول رقم (6)

تحليل التباين الثلاثي لأثر الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي على استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	.412	1	.412	.859	.355
الخبرة	2.471	2	1.236	2.578	.078
المؤهل العلمي	.200	1	.200	.417	.519
الخطأ	150.501	314	.479		
الكلي	153.390	318			

يتبين من الجدول (6) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الجنس في دور المدارس الأساسية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة، حيث بلغت قيمة ف 0.859 وبدلالة إحصائية بلغت 0.355.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الخبرة في دور المدارس الأساسية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة، حيث بلغت قيمة ف 2.578 وبدلالة إحصائية بلغت 0.078.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر المؤهل العلمي في دور المدارس الأساسية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة، حيث بلغت قيمة ف 0.417 وبدلالة إحصائية بلغت 0.519.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: "ما الصعوبات التي تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن؟"

1- للإجابة على هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول الصعوبات التي تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن، حيث قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة على (319) فرداً، من المديرين والمعلمين والمرشدين، حيث استجاب على هذا السؤال (213) فرداً، وهو عبارة عن سؤال مفتوح موجود في نهاية الأداة، حيث تم دمج الاستجابات المتشابهة معاً، في استجابة واحدة مع حساب تكراراتها ونسبها المئوية..

وقد حصل الباحث على (16) فقرة يمكن أن تمثل الصعوبات التي تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن، والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (7)

التكرارات والنسب المئوية للصعوبات التي تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (ن=213)

الرتبة	نص الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
.1	الإدارة المدرسية والتشريعات التربوية	180	%85
.2	التأثر بالثقافات الأخرى	149	%70
.3	الابتعاد عن القيم وأساليب الضبط المجتمعي	142	%67
.4	القوانين الجائرة بحق المعلم في وزارة التربية	124	%58
.5	غياب تفعيل دور القدوة الحسنة في الأسرة والمدرسة والمجتمع ككل	104	%49
.6	عدم التعاون بين المدرسة والمجتمع والمدرسة والأسرة	101	%47
.7	رفاق السوء داخل المدرسة وخارجها ودورهم في تعليم الطلبة السلوكيات غير المقبولة	99	%46
.8	تراجع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر	98	%46
.9	ضعف الوازع الديني لدى الطلبة والأهالي	92	%43
.10	العبء الدراسي الكبير وعدد الحصص	92	%43
.11	عدم قيام الإعلام الحكومي الرسمي بدوره الحقيقي في التوعية الأسرية بضرورة الاهتمام بالضبط الاجتماعي	47	%22
.12	قلة وعي الأهل بدور المدرسة التربوي	45	%21
.13	عدم إشراك الطلبة باللجان المدرسية	42	%20
.14	كثرة أعداد الطلبة في الصفوف الأساسية.	42	%20
.15	عدم وجود ثقة بين الأهالي والأسرة المدرسية ممثلة بالمديرين والمعلمين والمرشدين	33	%15
.16	الفساد الاجتماعي وغياب دور الأسرة	32	%15

يتبين من جدول (7)، أن (4) فقرات من أصل (16) حصلت على نسبة مئوية مقدارها (25%) , وهذه الفقرات هي: الفقرة رقم (1) والتي تنص على (الإدارة المدرسية والتشريعات التربوية)، والفقرة رقم (2) والتي تنص على (التأثر بالثقافات الأخرى)، والفقرة رقم (3) والتي تنص على (الابتعاد عن القيم وأساليب الضبط المجتمعي) والفقرة رقم (4) والتي تنص على (القوانين الجائرة بحق المعلم في وزارة التربية والتعليم)، حيث تراوح تكرارها ما بين (124) – (180)، ونسبتها المئوية تراوحت ما بين (58%) – (85%).

ويتبين أيضا من الجدول (7) أن (6) فقرات من أصل (16) حصلت على نسبه مئوية مقدارها (37.5%)، وهذه الفقرات هي: الفقرة رقم (5) والتي تنص على (غياب تفعيل دور القدوة الحسنة في الأسرة والمدرسة والمجتمع ككل)، والفقرة رقم (6) والتي تنص على (عدم التعاون بين المدرسة والمجتمع والمدرسة والأسرة)، والفقرة رقم (7) والتي تنص على (رفاق السوء داخل المدرسة وخارجها ودورهم في تعليم الطلبة السلوكيات غير المقبولة)، الفقرة رقم (8) والتي تنص على (تراجع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر)، والفقرة رقم (9) والتي تنص على (ضعف الوازع الديني لدى الطلبة والأهالي)، والفقرة رقم (10) والتي تنص على (العبء الدراسي الكبير وعدد الحصص) بتكرار يتراوح ما بين (92) – (104) ونسبة مئوية تتراوح ما بين (43%) و(49%).

وأخيراً يتبين من الجدول (7) أن (6) فقرات من أصل (16) فقرة، قد حصلت على نسبة مئوية مقدارها (37.5%)، وهذه الفقرات هي :الفقرة رقم (11) والتي تنص على (عدم قيام الإعلام الحكومي الرسمي بدوره الحقيقي بالتوعية الأسرية بضرورة الاهتمام بالضبط

الاجتماعي) والفقرة رقم (12) والتي تنص على (قلة وعي الأهل بدور المدرسة التربوي) والفقرة رقم (13) والتي تنص على (عدم إشراك الطلبة باللجان المدرسية)، والفقرة رقم (14) والتي تنص على (كثرة أعداد الطلبة في الصفوف الأساسية) والفقرة رقم (15) والتي تنص على (عدم وجود ثقة بين الأهالي والأسرة المدرسية ممثلة بالمديرين والمعلمين والمرشدين) والفقرة رقم (16) والتي تنص على (الفساد الاجتماعي وغياب دور الأسرة)، وبتكرار تراوح ما بين (32) – (47)، وبنسبة مئوية تراوحت ما بين (15%) – (22%).

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: "ما سبل تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول سبل تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن، حيث قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة على (319) فرداً من المدراء والمعلمين والمرشدين، حيث استجاب على هذا السؤال (213) فرداً، وهو عبارة عن سؤال مفتوح موجود في نهاية الأداة، حيث تم دمج الاستجابات المتشابهة معاً في استجابة واحدة مع حساب تكراراتها ونسبها المئوية.

وقد حصل الباحث على (20) فقرة يمكن أن تمثل سبل تفعيل عوامل الضبط الاجتماعي لتربية الطلبة في المدارس الأساسية في الأردن، والجدول رقم (8) يبين ذلك.

جدول(8)

التكرارات والنسب المئوية لسبل تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (ن=213)

الرتبة	نص الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
.1	تفعيل دور المرشد التربوي المدرسي	175	%82
.2	استخدام أسلوب القدوة الحسنة	169	%79
.3	عقد محاضرات وندوات لبيان أهمية عوامل الضبط الاجتماعي لطلبة المدارس الأساسية	166	%78
.4	التركيز على مبدأ الانتماء للأسرة والبيت والمدرسة	163	%77
.5	إعطاء معلم التربية الإسلامية دوراً أكبر وزيادة عدد حصص التربية الإسلامية لتحقيق عوامل الضبط الاجتماعي	151	%71
.6	تعديل القوانين التربوية التي تحد من دور المديرين والمعلمين والمرشدين من أجل التمكن من تحقيق عوامل الضبط الاجتماعي داخل المدرسة	102	%48
.7	احترام ثقافة المجتمع والثقافات الأخرى	95	%45
.8	بناء شراكة بين المدرسة والمجتمع والأسر	92	%44
.9	تعاون الأهالي والمدرسة والمجتمع ككل في التوعية الايجابية لاستخدامات وسائل الاتصال الحديثة	76	%36
.10	توفير أبنية مدرسية مناسبة مع وجود ملاعب وساحات لكي يتمكن الطلبة من ممارسة نشاطاتهم وهواياتهم	74	%35

الرتبة	نص الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
11.	الحد من العنف الأسري تجاه الطلبة في المرحلة الأساسية من خلال التوعية الإعلامية	64	%30
12.	إعادة النظر في ارتفاع العبء الدراسي للمعلمين في المدارس الأساسية	52	%24
13.	تخفيف حجم المواد الدراسية لطلبة المدارس الأساسية	49	%23
14.	إعادة النظر في إعداد الطلبة المرتفع في الصفوف الأساسية	44	%21
15.	استخدام أساليب التوعية والإرشاد للطلبة باستمرار.	42	%20
16.	التعاون مع الجهات الأمنية لبيان أهمية الالتزام بعوامل الضبط الاجتماعي داخل المدرسة والمجتمع	42	%20
17.	التوعية الأسرية والمجتمعية والحكومية بعوامل الضبط	33	%16
18.	استحداث حصة أسبوعية تهدف إلى تحقيق عوامل الضبط الاجتماعي لطلبة المدارس الأساسية	31	%15
19.	عمل نشاطات لامنهجية لطلبة المدارس الأساسية	29	%14
20.	إعطاء المعلم دور اكبر في بناء المناهج الدراسية لطلبة المدارس الأساسية	23	%11

يتبين من الجدول (8) أن (5) فقرات من أصل (20) قد حصلت على نسبة مئوية مقدارها(25%)، وهذه الفقرات هي:الفقرة رقم (1) والتي تنص على (تفعيل دور المرشد التربوي المدرسي)، والفقرة (2) والتي تنص على (استخدام أسلوب القدوة الحسنة) والفقرة (3) والتي تنص على (عقد محاضرات وندوات لبيان أهمية عوامل الضبط الاجتماعي لطلبة المدارس الأساسية)، والفقرة (4) والتي تنص على (التركيز على مبدأ الانتماء للأسرة والبيت والمدرسة)

والفقرة (5) والتي تنص على (إعطاء معلم التربية الإسلامية دوراً أكبر وزيادة عـدد حـصص التربية الإسلامية لتحقيق عوامل الضبط الاجتماعي) بتكرار يتراوح ما بين (151) – (175)، وبنسبة مئوية تتراوح ما بين (71%) – (82%).

ويتبين أيضاً من الجدول (8) أن (6) فقرات من أصل (20) فقرة، قـد حـصلت علـى نسبة مئوية مقدارها(30%)، وهذه الفقرات هي (6) والتي تنص على (تعديل القوانين التربويـة التي تحد من دور المديرين والمعلمين والمرشدين من أجل التمكن من تحقيق عوامـل الـضبط الاجتماعي داخل المدرسة)، والفقرة رقم (7) والتي تنص على (احترام ثقافة المجتمع والثقافـات الأخرى)، والفقرة رقم (8) والتي تنص على (بناء شراكة بين المدرسة والمجتمـع والأسـرة)، والفقرة رقم (9) والتي تنص على (تعاون الأهالي والمدرسة والمجتمع ككل في التوعية الايجابية لاستخدامات وسائل الاتصال الحديثة)، والفقرة رقم (10) والتي تنص على (توفير أبنية مدرسية مناسبة مع وجود ملاعب وساحات لكي يتمكن الطلبة من ممارسة نشاطاتهم وهواياتهم) والفقـرة رقم (11) والتي تنص على (الحد من العنف الأسري تجاه الطلبة في المرحلة الأساسـية مـن خلال التوعية الإعلامية) وبتكرار يتراوح ما بين (64) – (102) ونسبة مئوية تتراوح ما بـين (30%) و(48%).

وأخيراً يتبين من الجدول (8) أن (9) فقرات من أصل (20) فقرة, قد حـصلت علـى نسبة مئوية مقدارها (45%)، وهذه الفقرات هي: الفقرة رقم (12) والتي تنص علـى (إعـادة النظر في ارتفاع العبء الدراسي للمعلمين في المدارس الأساسية)، والفقرة رقـم (13) والتـي تنص على (تخفيف حجم المواد الدراسية لطلبة المدارس الأساسية)، والفقرة رقـم (14) والتـي

تنص على (إعادة النظر في أعداد الطلبة المرتفع في الصفوف الأساسية)، والفقـرة رقـم (15) والتي تنص على (استخدام أساليب التوعية والإرشاد للطلبة باستمرار)، والفقرة رقم (16) والتي تنص على (التعاون مع الجهات الأمنية لبيان أهمية الالتزام بعوامل الضبط الاجتمـاعي داخـل المدرسة والمجتمع)، والفقرة رقم (17) والتي تـنص علـى (التوعيـة الأسـرية والمجتمعيـة والحكومية لعوامل الضبط الاجتماعي)، والفقرة رقم (18) والتي تنص على (اسـتحداث حـصة أسبوعية تهدف إلى تحقيق عوامل الضبط الاجتماعي لطلبة المدارس الأساسية)، والفقـرة رقـم (19) والتي تنص على (عمل نشاطات لا منهجية لطلبة المدارس الأساسية)، والفقرة رقـم (20) والتي تنص على (إعطاء المعلم دور أكبر في بناء المناهج الدراسية لطلبة المدارس الأساسـية) وبتكرار تراوح ما بين (23) – (52)، وبنسبة مئوية تراوحت ما بين (11%) – (24%).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تضمن هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة، التي هدفت للتعرف على دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي من وجهة نظر المديرين والمعلمين والمرشدين و التعرف على الصعوبات التي تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية، و التعرف على سبل تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي،كما تضمن هذا الفصل أبرز التوصيات التي قدمها الباحث بناءً على نتائج الدراسة.

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما وسائل الضبط الاجتماعي داخل المدارس الأساسية في الأردن؟"

يبين الجدول (3) إن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.86- 4.16)، حيث جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على "تغرس القيم الإسلامية لدى الطلبة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.16)، أي بدرجة كبيرة. تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) ونصها "تستخدم الأساليب الإرشادية والتوعية بشكل مستمر" بمتوسط حسابي بلغ (4.13)، أي بدرجة كبيرة. تلاها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (3) ونصها "تركز على أسلوب القدوة في توجيه وتعليم الطلبة" بمتوسط حسابي بلغ (4.09)، وبدرجة كبيرة أيضًا. بينما جاءت الفقرة رقم (19) ونصها "تستضيف الدعاة والعلماء لإلقاء الكلمات التوعوية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.86)، أي بدرجة متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي لوسائل الضبط (3.80)، وبدرجة كبيرة.

وتعني هذه النتائج أن المدرسة تستخدم طرقا وأساليب لتحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب تعتمد على غرس القيم الإسلامية لدى الطلبة، والإرشاد والتوجيه، وإبلاغ أولياء الأمور بسلوك أبنائهم، وأسلوب القدوة، وتفعيل دور الإذاعة المدرسية، والإجراءات التأديبية، والحوافز التشجيعية، والمناقشة والحوار، وتجنب النقد السلبي، وغرس روح الضبط الذاتي لدى الطلاب، وعقاب الطلاب لهروبهم من المدرسة، وعقد محاضرات توعية من اختصاصين، وأخيرا التعاون مع الجهات الأمنية، واستخدام النشاط المسرحي لتعزيز مفاهيم الضبط الاجتماعي لدى الطلاب، وحرمان الطلاب المخالفين من الفرص التعليمية على مستوى المدرسة.

وبعد النظر في إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات، يتبين أنّ معظم الإجابات أشارت إلى أن المدرسة تستخدم طرقا وأساليبًا تساعدها في ضبط سلوكات الطلاب وتوجيهها، وفي معالجة السلوك غير المرغوب فيه، وفي مقدمتها الإرشاد والتوجيه، وغرس القيم الإسلامية والتركيز على أسلوب القدوة الحسنه، وربما يساعد هذا الأسلوب على تعديل سلوك الطلاب، وهي برأي الباحث مناسبة لتحقيق الضبط لدى الطلاب. ولكن يبقى على المدرسة أن تفعل من أساليبها والمتعلقة بتخصيص بعض الأنشطة المدرسية التي قد تساعد على تعزيز مفاهيم الضبط الاجتماعي للطلاب. ورغم هذه النتائج يرى الباحث أن المدرسة ما زالت بحاجة إلى استخدام أساليب أكثر مناسبة لحاجات ولميول الطلاب، وهنا يبرز دور المرشد الطلابي في تحقيق ذلك وبالتعاون مع إدارة المدرسة والمعلمين وأولياء الأمور، وذلك من أجل الكشف عن حاجات ورغبات الطلاب وسلوكاتهم المختلفة، ويتم في ضوئها التخطيط والمتابعة والتقييم السليم للإرشاد

الطلابي، ويتبع ذلك وجود سجل خاص لكل طالب في المدرسة تدون فيه السيرة السلوكية والتحصيلية للطالب وبشكل مستمر، يسهل الاطلاع عليها عند الحاجة.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من: الشجراوي (2005)، السالم (1999ب)، وعبد الحميد (2000)، والتي أشارت إلى أن المدرسة تستخدم أساليب وقائية مختلفة لضبط سلوكات الطلاب، وتحقيق قيم الضبط الاجتماعي، مثل أسلوب العقاب بشكل مناسب لمعالجة السلوك، وأسلوب الإرشاد والتوجيه للطلاب، وبينت كذلك وجود علاقة بين دور المدرسة والأسرة في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب. ويعود سبب الاتفاق إلى أن هذه الدراسات قد استخدمت نفس المنهجية ومجتمع الدراسة.

إلا أنّ الدراسة الحالية تختلف عن دراسة بدرخان (2004)، حيث أنها كشفت عن أساليب مدرسية تساعد في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب، كأسلوب الضبط الذاتي للسلوك، والنقد السلبي، وإبلاغ أولياء الأمور بسلوكات أبنائهم وغير ذلك.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "ما دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة من منظور المديرين والمعلمين والمرشدين؟"

يبين الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.59)– (4.17)، حيث جاءت الفقرة رقم (35) والتي تنص على" تعامل الطلبة معاملة عادلة وليس على حسب مكانة الأهل الاجتماعية أو الاقتصادية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.17)، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (21) ونصها "تعمل على دعم العقيدة الإسلامية لدى الطلبة" بمتوسط حسابي بلغ (4.15)، تلاها في المرتبة الثالثة الفقرتان رقم (20 و31) ونصهما "تحرص على

غرس روح الانتماء والولاء للمجتمع لدى الطلبة" و "تحرص على تعليم الطلبة المحافظة على النظام "بمتوسط حسابي بلغ (4.14)، بينما جاءت الفقرات رقم (27) ونصها "إعداد الأنشطة التعليمية والتربوية المتعددة التي تحقق للطلبة إشباع حاجاتهم النفسية والعاطفية والعلمية والروحية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.59). وبلغ المتوسط الحسابي لدور المدارس ككل (3.86).

وتعني هذه النتائج أن المدرسة تمارس دورها في معاملة الطلبة معامله عادله،بعيدة عن المزاجية أو مكانة الأهل الاقتصادية والاجتماعية، وغرس روح الانتماء والولاء، وغرس العقيدة الإسلامية، وتعويد الطلاب على ممارسة قيم المجتمع، وتوضيح مفاهيم وقيم الضبط الاجتماعي، وتشجيع الطلاب ذوي السلوك الجيد، وغرس مفهوم الضبط الذاتي للسلوك، ومعالجة مشكلات الطلاب السلوكية، وتحقيق التكيف الاجتماعي للطلاب، ومعالجة سلوك الطلاب عن طريق برامج إرشادية، وطرح قضايا مفاهيم الضبط الاجتماعي في الحصص الصفية، وفي تخصيص الأنشطة المدرسية المناسبة لتوضيح قواعد السلوك الاجتماعي المرغوب فيه، وأخيرا توجيه الطلاب نحو الاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الضبط الاجتماعي.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول: بأن المدرسة تمارس دورها في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب في كثير من المجالات، وربما يعزى ذلك إلى اهتمام القائمين على العملية التربوية والتعليمية في وزارة التربية والتعليم بتربية الطالب على قيم المجتمع، الدينية منها، والاجتماعية، والوطنية، والتي تم تضمينها في الموضوعات الدراسية المختلفة، ويرى الباحث أن على المدرسة أن تزيد اهتمامها بتنمية اتجاهات الطلاب نحو التقنيات الحديثة، كمصدر من مصادر المعرفة، مما تساعدهم على الإطلاع على ثقافات الشعوب الأخرى وقيمها.ورغم هذه

النتائج المطمئنة إلا أن الواقع في المدرسة يشير إلى وجود بعض المشكلات الطلابية التي تتعلق بسلوكياتهم داخل المدرسة وخارجها، والتي تستوجب المتابعة والمعالجة من قبل المدرسة والأهل.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من: الشجراوي (2005)، والحامد (1995). والتي أكدت أهمية الدور الذي تقوم به المدرسة والمؤسسات التربوية في تزويد الطلاب بقيم الضبط الاجتماعي، من خلال المناهج الدراسية، والأنشطة المدرسية المختلفة. ويعود سبب الاتفاق إلى أن هذه الدراسات قد استخدمت نفس الإجراءات والمنهجية.

ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة تعزى إلى متغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة؟"

بين الجدول (6) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة تعزى لأثر الجنس، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة من الجنسين على علم ودراية بأهمية الضبط الاجتماعي في المدارس.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة تعزى لأثر الخبرة، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة سواء أكانوا حديثي

التعيين أو متوسطي الخبرة أو المعلمين الأكثر خبرة على علم ودراية بأهمية الضبط الاجتماعي في المدارس.

-عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة تعزى لأثر المؤهل العلمي، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن فئات أفراد عينة الدراسة جميعًا على معرفة ودراية بدور المدرسة في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة، وبمفاهيم الضبط الاجتماعي، وبقيم وعادات المجتمع. ويعود ذلك إلى أنهم درسوا مساقات تربوية ساعدتهم على توليد هذا الفهم ومن ثم ممارسته على مستوى المدرسة والمجتمع.

رابعاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: "ما الصعوبات التي تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن؟"

بين الجدول (7) أن أبرز الصعوبات التي تحد من تحقيق الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، هي"الإدارة المدرسية والتشريعات التربوية"، وقد جاءت في المرتبة الأولى، وحصلت على (180) تكرارًا، وبنسبة مئوية مقدارها (85%) حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن المزاجية لدى بعض مديري المدارس الأساسية في التعامل مع المشكلات الطلابية وبعض السلوكيات الغير مرغوب فيها، تعتبر عائقا أمام المعلمين في تحقيق الضبط الاجتماعي، إضافة إلى التشريعات التربوية التي صدرت خلال السنوات الماضية من وزارة التربية والتعليم في الأردن والتي تحد من دور المعلم في فرض سلطته أمام الطلبة،بحيث أصبح المعلم عاجزا عن اتخاذ إجراءات ربما تساعده على فرض هيبته أمام الطلبة

وتحقيق الضبط الاجتماعي في المدرسة الأساسية، وجاءت الفقرة التي تنص على "التأثر بالثقافات الأخرى" بالمرتبة الثانية، فقد حصلت على (149) تكرارًا بنسبة مئوية مقدارها (70%)، حيث يعتقد أفراد عينة الدراسة أن مشكلة التأثر بالثقافات الأخرى قد أدت إلى حدوث اختلالات في المنظومة القيمية لدى الطلبة،مما أدى إلى ظهور سلوكيات غريبة على المجتمع المدرسي أفضت إلى مشكلات أثرت على العملية التربوية والتعليمية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف قدرة أفراد عينة الدراسة على تحقيق الضبط الاجتماعي في المدرسة الأساسية، في حين أنّ الفقرة التي تنص على"الفساد الاجتماعي وغياب دور الأسرة " قد حصلت على (32) تكرارا بنسبة مئوية بلغت (15%)، وبالمرتبة الأخيرة،حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن الفساد المجتمعي وغياب دور الأسرة، قد أدى إلى حدوث مشكلات اجتماعيه لدى الطلبة أثرت كثيرا على سلوكياتهم داخل المجتمع المدرسي،مما اثر سلبا على المنظومة القيمية لدى الطلبة،حيث أدى إلى تراجع في هذه القيم.

ويرى الباحث أن المدرسة ما زالت تواجه عدة صعوبات قد تحد من دورها في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب، رغم الجهود التي تبذلها المدرسة في هذا المجال، ويمكن عزو هذه النتائج إلى ضعف العلاقات الاجتماعية وحالات التفكك الأسري التي تسود المجتمع والتي لا بد من معالجتها والبحث فيها، وربما يكون هناك أثر سلبي لوسائل الإعلام وشبكات الانترنت على مفاهيم الضبط الاجتماعي لدى الطلاب.

خامساً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: "ما سبل تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن؟"

يبين الجدول (8) أن أبرز السبل لتفعيل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، هي"تفعيل دور المرشد التربوي المدرسي"، وقد جاءت في المرتبة الأولى، وحصلت على (175) تكرارًا، وبنسبة مئوية مقدارها (82%)،حيث يرى أفراد عينة الدراسة، أن للمرشد التربوي دور كبير جدا في تحقيق الضبط الاجتماعي، من خلال التعرف على المشكلات التي يعاني منها الطلبة،ويمكنه أيضا إجراء دراسات للكشف عن هذه المشكلات، و محاولة التوصل إلى حلول لهذه المشكلات، وذالك بالتعاون ما بين الإدارة المدرسية والمعلمين من طرف، وأولياء الأمور من طرف آخر، حيث يعتقد أفراد عينة الدراسة أن هذه الإجراءات هي أفضل طريقه للتغلب على هذه المشكلات، وجاءت الفقرة التي تنص على "استخدام أسلوب القدوة الحسنة" بالمرتبة الثانية، فقد حصلت على (169) تكرارًا بنسبة مئوية مقدارها (79%)، ويكون ذالك عن طريق تركيز أفراد عينة الدراسة على هذا الأسلوب،بحيث يتم سرد القصص التي تتحدث عن الأفراد الذين حققوا نجاحات عبر تاريخنا العربي والإسلامي من خلال الالتزام بوسائل الضبط المجتمعي، كذالك الحديث عن أفراد في المجتمع الذي يعيش فيه الطلبة ممن حققوا أيضا نجاحات في المجالات الأكاديمية والمهنية والتي لم تتحقق إلا بسبب الالتزام بوسائل الضبط الاجتماعي،إضافة إلى الحديث عن السلوكيات الايجابية لأقرانهم من الطلبة في نفس المدرسة، في حين أنّ الفقرة التي تنص على "إعطاء المعلم دور اكبر في بناء المناهج الدراسية لطلبة المدارس الأساسية" قد حصلت على (23) تكرارًا بنسبة مئوية بلغت (11%)، وبالمرتبة الأخيرة،وذالك لان بعض أفراد عينة الدراسة ينظروا لهذا الأمر على اعتبار

أن المعلم هو الأقرب للطالب في المدرسة، وبالتالي لابد من وجود دور لهم في المساهمة في بناء المناهج الدراسية،وهذا الأمر يكون من وجهة نظرهم ايجابيا من خلال المساهمة في اختيار المادة التعليمية الملائمه لاحتياجات الطلبة، الأمر الذي يؤدي ربما لتحقيق الضبط الاجتمـــاعي للطلبـــة داخل المدرسة الأساسية.

ويرى الباحث أنه من الطبيعي أن تواجه المدرسة مثل هذه الصعوبات والمعيقات التي قد تحد من دورها في تعليم الطلاب لقيم الضبط الاجتماعي، ويستوجب على المدرسة معالجة هذه الصعوبات بالتخطيط التربوي السليم، وتفعيل المناهج التعليمية نحو ترسيخ قيم الضبط الاجتماعي لدى الطلاب، وبالتالي التقليل من أثرها السلبي. كما بينت النتائج أن المدرسة تمارس أساليب وسبل مختلفة ومناسبة، لكنها ما زالت تواجه صعوبات تنتظر الحل بالتخطيط المبرمج السليم.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من: السالم (1999ب)، عبد الحميد (2000). والتي أظهرت نتائجها أن المدرسة تستخدم سبلا مناسبة لتحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب، مثل: غرس القيم في نفوس الطلاب، وتدريب المرشدين، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى استخدام سبل أكثر فاعلية. ويعود سبب الاتفاق على أن هذه الدراسات قد استخدمت نفس الإجراءات والمنهجية.

التوصيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أن درجة التقدير لوسائل الضبط الاجتماعي داخل المدارس الأساسية في الأردن من منظور المديرين والمعلمين والمرشدين جاءت كبيرة.

2- أن درجة التقدير لدور المدارس الأساسية الأردنية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة من منظور المديرين، والمعلمين، والمرشدين جاءت كبيرة.

3- أن أبرز الصعوبات التي تحد من تحقيق وسائل الضبط الاجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة هي: الإدارة المدرسية، والتشريعات التربوية، التأثر بالثقافات الأخرى، الابتعاد عن القيم وأساليب الضبط المجتمعي، والقوانين الجائرة بحق المعلم في وزارة التربية.

وفي ضوء هذه النتائج يقدم الباحث التوصيات الآتية:

1. تفعيل دور مجالس الطلبة، وتفويض الطلبة للقيام بمهام معينة، ومتابعة قضايا الطلبة ومشكلاتهم، وعرضها بطريقة حوارية ديمقراطية مع إدارة المدرسة.
2. تعاون أولياء الأمور مع المدرسة من خلال تربيتهم لأبنائهم على حب النظام والانضباط وتجنب السلوكات غير المرغوب فيها، والتي قد تعرضهم للعقاب.

3. تفعيل فكرة الثواب أكثر من العقاب وذلك بتوفير الحوافز والمكافآت للطلبة بأن تقام المسابقات المختلفة التي تحث على السلوك السوي والمحافظة على الأنظمة والقوانين والبعد عن الانحراف والفوضى.
4. مراعاة مبدأ التدرج في تنفيذ الإجراءات العقابية، أي عدم الانتقال من إجراء عقابي إلى آخر إلا بعد ثبوت عدم نجاعة الإجراء الذي يسبقه.
5. القيام برسم سياسات من شأنها تنمية الشخصية القيادية للطالب وترسيخ روح الحوار على أسس تستند إلى قيم إسلامية اجتماعية علمية.
6. تصميم برامج توعية بين المدرسين والآباء للتركيز على التربية التي تقود إلى الانضباط الذاتي للطالب.
7. قيام وزارة التربية والتعليم بإكساب المعلمين والمرشدين المهارات الضرورية البديلة للعقاب، والتي تفضي إلى تحقيق الانضباط (الداخلي والخارجي)، للطلبة وتحافظ على النظام الاجتماعي.
8. تدارس تعليمات الانضباط المدرسي في مجالس الآباء والأمهات والمعلمين، وبالتنسيق مع المجتمع المحلي من أجل تفعيلها وغرسها في نفوس الطلبة.
9. عقد مؤتمر طلابي سنوي تشترك فيه مدرسة أو أكثر تقدم فيه أوراق عمل حول مشكلات وهموم الطلبة، وإمكانية وضع برامج خاصة للعمل على حلها تجنباً لعدم تكرارها مستقبلاً.

المراجع

المراجع العربية:

أبو جلالة، صبحي والعبادي، محمد. (1998). **أصول التربية بين الأصالة والمعاصرة**، مكتبة الفلاح للنشرة التوزيع: الكويت.

أبو زيد، محمود. (1992). **علم الاجتماعي القانوني، الأسس والاتجاهات**، مكتبة غريب، القاهرة.

أحمد، سعدي. (1984). **التربية والتقدم**، القاهرة: عالم الكتب.

أحمد، لطفي. (1983). **القيم والتربية**، دار المريخ للنشر: الرياض.

الأخرس، محمد. (1997). **نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.

الأسمري، عبد الله. (2009). **علم إجتماع التربية، رؤية نقدية**، دار لانا للنشر والتوزيع.

بدرخان، سوسن. (2004). **أشكال الضبط المدرسي المستخدمة من قبل معلمي المرحلة الثانوية في الأردن وعلاقتها ببعض المتغيرات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

برغوثي، دينا. (2001). **انضباط سلوك الطلاب في المدارس الخاصة للمرحلة الأساسية في منطقة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

بستاني، محمود. (1994). **الإسلام وعلم الإجتماع**، مجمع البحوث الإسلامية: بيروت.

بكر، محمد. (1997). تفعيل دور مؤسسات الضبط الإجتماعي في ظل التغيرات الإجتماعية والاقتصادية المعاصرة، **المجلة العربية للدراسات**، مجلد 6، عدد 32.

بودون، ريمون، بوريكو، فرانسوا. (1986). **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

بوضرغم، صابر. (1998). **العائلة: واقعها وتطورها عبر العصور**، دار أرام للدراسات والنشر والتوزيع، عمان.

بيري، الوحيشي. (1998). **الأسرة والزواج**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

جابر، سامية. (1994). **القانون والضوابط الإجتماعية**، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.

جابر، سامية. (2004)، **علم الاجتماع العام**، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.

جابري، خالد. (1997). **دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، ندوة فكرية في الأمن الاجتماعي**، بيت الحكمة، بغداد.

جوسلين. (1972). **المدرسة والمجتمع العصري**، ترجمة محمد قدري، منير مرسي، محمد عزت عبد الموجود، عالم الكتب: القاهرة.

جولاني، فادية. (1997). **علم الإجتماع التربوي**، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، امية: الرياض.

حجازي، محمد. (د. ت). **الأسرة والتصنيع**، مكتبة وهبة، القاهرة.

خطيب، جمال. (2001). **مناهج وأساليب التدريس في التربية الخاصة: دليل عملي إلى تربية وتدريب الأطفال المعوقين**، الطبعة الثانية، عمان، كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية.

خطيب، محمد. (2004). **أصول التربية الإسلامية**، الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.

داغستاني، بلقيس. (2001). **التربية الدينية والإجتماعية للأطفال**، مكتبة العبيكان: الرياض.

زنتاني، عبد الحميد. (1984). **أسس التربية الإسلامية في السنة النبوية**، الدار العربية للكتاب: ليبيا.

زيادة، مصطفى وآخرون. (2005). **فصول في إجتماعيات التربية**، ط5، مكتبة الرشد: بيروت.

سالم، خالد. (1999أ). **نظرية الضبط الإجتماعي في الإسلام**، ط1، الرياض.

سالم، خالد. (1999ب). **اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية العامة بمدينة الرياض نحو أساليب الضبط الإجتماعي السائدة في أسرهم وعلاقتها بالتماسك الأسري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود: السعودية.

سالم، خالد. (2000). **الضبط الإجتماعي والتماسك الأسري**، الرياض: مطابع الفرزدق.

سامرائي، سهيل. (1975). **البناء الاجتماعي للمنظمة الصناعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، الكويت.

سرحان، عبير. (1996). **العلاقة بين مفهوم الذات ومركز الضبط لدى الطلاب الجامعيين في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

سليم، سلوى. (1995). **الإسلام والضبط الإجتماعي**. مكتبة وهبة: القاهرة.

سليمان، سناء. (1988). الانضباط لدى تلاميذ المدرسة الإعدادية وعلاقته بالمستوى الاجتماعي الثقافي ووجهة الضبط والاتجاهات الدراسية، **مجلة علم النفس**، العدد السادس، تصدر عن البيئة المصرية العامة للكتاب.

سمالوطي، نبيل. (1990). **التنظيم والتحديث التربوي**، دار الشروق: جدة.

سيد، علي الدين. (1995)، **الأسرة والطفولة**، د.ط، القاهرة.

شجراوي، صباح. (2005). **أساليب الضبط الإجتماعي السائدة في المدرسة الأساسية الأردنية وعلاقتها بمفهوم الذات ومركز الضبط**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

شلبي، أحمد. (1997). **مقارنة الأديان**: (3) **الاسلام**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

صالح، مصلح. (2004). **الضبط الإجتماعي**، مؤسسة الوراق: عمان.

صديق، حسن. (2001). **أساليب الضبط الإجتماعي في الثانويات السورية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق: دمشق.

صمادي، أحمد. (1990). المدرسة كما تتصورها نظرية الضبط، **المجلة العربية للتربية**، المجلد العاشر، العدد (1) و(2)، ديسمبر.

عادلي، فاروق. (1985). **دراسات في الضبط الإجتماعي**، دار الكتاب الجامعي: القاهرة.

عبدالحميد، طلعت. (2002). **التعليم وصناعة القهر (دراسة في التعليم والضبط الإجتماعي)**، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات.

عنزي، أحمد. (2008). **دور المدرسة المتوسطة في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، المملكة العربية السعودية.

عنزي، أحمد. (2008). **دور المدرسة المتوسطة في تحقيق الضبط الإجتماعي للطلاب**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

غباري، محمد. (1989). **الخدمة الإجتماعية المدرسية**، دار نشر الثقافة: الإسكندرية.

غميض، سالم. (د. ت). **المدخل الى علم القانون: دراسة في نظريتي القانون والحق في التشريع الليبي**، منشورات جامعة الجبل الغربي، ليبيا.

فرح، محمد. (1989). **البناء الإجتماعي والشخصية**، دار المعرفة: الإسكندرية.

قريشي، غني ناصر. (2011). **الضبط الإجتماعي**، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمّان.

قصير، مليحة، أحمد، صبيح. (1985). **علم اجتماع العائلة**، مطبعة جامعة بغداد، بغداد.

القضاة، محمد أمين. (2010). أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك من وجهة نظر مديري المدارس، **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، العدد (34) الجزء الثاني، 103-154.

قطان، مناع. (2001). **تاريخ التشريع الإسلامي**، مؤسسة الرسالة: بيروت.

كتبخانة، إسماعيل. (2006). **أسس علم الإجتماع**، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع: جدة.

لطفي، طلعت. (1983). **مبادئ علم الإجتماع**، كنوز المعرفة: جدة.

مدكور، إبراهيم. (2004). **معجم العلوم الإجتماعية**، الهيئة المصرية: القاهرة.

مربانز، هاري. (2003). **مقدمة في تاريخ علم الاجتماع**، ترجمة صبحي محمد قنوص، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا.

مصطفى، صلاح. (2006). **قراءات في إجتماعيات التربية**، مكتبة الرشد: بيروت.

مير، لوسي. (1983). **مقدمة في الانثربولوجيا**، ترجمة وشرح شاكر مصطفى سليم، دار الحرية للطباعة، بغداد.

ناصر، إبراهيم. (1996). **علم الإجتماع التربوي**، دار الجيل، مكتبة الرائد العلمية، بيروت، عمان.

ناصر، إبراهيم. (د. ت). **علم الإجتماع التربوي**، دار الجيل، بيروت.

نحلاوي، عبد الرحمن. (1987). **أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع**، ط2، دار الفكر: دمشق.

يلجن، مقداد. (1987). **أهداف التربية الإسلامية وغايتها**، دار الهدى للنشر والتوزيع: الرياض.

المراجع الاجنبية:

Blau, P. (1964). **Exchange and Powering Social Life,** john wiley and sons, New york, P.25.

Cheong, C. (1994). **Classroom Environment and Student Affective Performance an Effective Profile (**Eric, EJU 97116).

Hartter, C, M.(2000). **Predicting Outcomes of Gang Participation and Delinquency from Social Control Variables in School and Community Programs at a high-risk High School Campus. (Unpublished plif). Dissertation, the University of Texas at Arlington**, (2502).

Leach, C, M. (2001). **Chronically truant female Middle School Students, Victimization, and the Influence of Social Control, unpublished EdD. Dissertation, Arizona State University.**

White, B. T. (1989). **A Study of Elementary School Educator's preferred Discipline Practices and Attitudes Toward Corporal publishment, Dissertation Abstracts International**, Vol 50N(8).

Schneider, E. (1957). **Industrial sociology**. Mccrrw- Hill, New York, P.31.

ملحق أ

الاستبانه بصورتها الأولية

جامعـــــــــــة اليرمــوك
كليـــــــــة التربيــــــــة
قسم الإدارة وأصول التربية

يقوم الباحث بدراسة بعنوان: "**الضبط الإجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن ومعوقاته وسبل تفعيله**". وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في أصول التربية من جامعة اليرموك. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أعد الباحث إستبانة تكونت من (43) فقرة موزعة على بعدين هما: **البعد الأول** خاص بوسائل الضبط الإجتماعي داخل المدارس الأساسية، **والبعد الثاني** خاص بدور المدراس الأساسية في تحقيق الضبط الإجتماعي للطلبة، **وتمّ وضع سؤالين في نهاية الإستبانة: السؤال الأول** يتعلق بالصعوبات التي تَحِد من تحقيق وسائل الضبط الإجتماعي في المدارس الأساسية، **أما السؤال الثاني** فيتعلق بسبل تفعيل وسائل الضبط الإجتماعي في المدارس الأساسية. ولما تتمتعون به من خبرة وكفاءة يرجو الباحث التكرم بقراءة فقرات أداة الدراسة، وإبداء ملاحظاتكم من حيث:

1. دقة الصياغة اللغوية للفقرات.
2. مدى مناسبة الفقرات للمجالات.
3. حذف الفقرات غير المناسبة لموضوع الدراسة.
4. إضافة الفقرات المناسبة لموضوع الدراسة.

شاكراً ومقدراً لكم جهدكم

البــاحــث
علي خالد النظامي

الرقم	نص الفقرات	مناسبة	غير مناسبة	واضحة	غير واضحة	ملاحظات
البعد الأول: وسائل الضبط الإجتماعي داخل المدارس الأساسية						
1	تستخدم أسلوب التهديد والوعيد في التعامل مع الطلبة.					
2	تستخدم الأساليب الإرشادية والتوعية بشكل مستمر.					
3	إبلاغ أولياء الأمور بسلوك أبنائهم الطلبة.					
4	تركز على أسلوب القدوة في توجيه وتعليم الطلبة.					
5	تفعيل الإذاعة المدرسية للتوعية والتوجيه.					
6	تشجع الطلبة على احترام ثقافات المجتمع.					
7	تعطي للطلبة مجالاً من الحرية وإبداء الرأي.					
8	تحرص على غرس روح الضبط الذاتي لدى الطلبة.					
9	غرس القيم الإسلامية لدى الطلبة.					
10	تعزيز العلاقة بين المدرسة والمجتمع.					
11	تهدف من العقاب الإصلاح وتقويم السلوك.					
12	توجه نشاطاتها المختلفة نحو قيم احترام الأنظمة والقوانين الاجتماعية.					
13	تطبق الأنظمة المدرسية بصورة متكاملة.					
14	توجه اللوم للطلبة في حالة عدم التزامهم بالأنظمة.					
15	تخاطب الطلبة بكلام لين غير جارح.					
16	تبتعد عن معاقبة الطلبة بالتوبيخ والازدراء.					
17	تتعاون مع الأسرة لمتابعة سلوك الطلاب واحتياجاتهم العاطفية والنفسية.					

الرقم	نص الفقرات	مناسبة	غير مناسبة	واضحة	غير واضحة	ملاحظات
18	تشرك أولياء الأمور لتحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة.					
19	تشجع الطلبة على احترام العادات والتقاليد.					
20	التعاون مع الجهات الأمنية في معالجة السلوكيات السلبية.					
21	استضافة الدعاة والعلماء لإلقاء الكلمات التوعوية.					
البعد الثاني: دور المدارس الأساسية في تحقيق الضبط الإجتماعي للطلبة						
22	تحرص على غرس روح الانتماء والولاء للمجتمع لدى الطلبة.					
23	تعمل على دعم العقيدة الإسلامية لدى الطلبة.					
24	بث روح المسؤولية في نفوس الطلبة.					
25	تعرض المدرسة من خلال أنشطتها المختلفة على الطلبة القيم والمثل التي يرتضيها المجتمع.					
26	صياغة شخصية الطلبة عن طريق تعليمهم قواعد مجتمعهم وقيمه.					
27	إعداد جيل واع متعلم قادر على البناء والعطاء.					
28	تناقش مشكلات الطلبة المختلفة مع أولياء الأمور من خلال المرشد الطلابي.					
29	إعداد الأنشطة التعليمية والتربوية المتعددة التي تحقق للطلبة إشباع حاجاتهم النفسية والعاطفية والعلمية والروحية.					
30	تدرب الطلبة على ممارسة قيم المجتمع في سلوكهم.					
31	تبدي اهتمامًا بمشكلات الطلبة الاجتماعية.					

الرقم	نص الفقرات	مناسبة	غير مناسبة	واضحة	غير واضحة	ملاحظات
32	تحرص على غرس قيم احترام الثقافات الأخرى لدى الطلبة.					
33	تحرص على تعليم الطلبة المحافظة على النظام.					
34	إعداد الأنشطة التعليمية المتعددة لغرس التنظيم في نفوس الطلبة.					
35	تحقق التكيف الاجتماعي للطلبة وفق القيم والأنماط الثقافية السائدة في المجتمع.					
36	تشعر أولياء الأمور بسلوك أبنائهم.					
37	تعامل الطلبة معاملة عادلة وليس على حسب مكانة الأهل الاجتماعية أو الاقتصادية.					
38	تقوم من خلال برامجها المختلفة بشرح فوائد الانضباط المدرسي.					
39	تهتم بالأنشطة الاجتماعية المختلفة لتدعيم الضبط الاجتماعي للطلبة.					
40	تشرك الطلبة في اللجان المدرسية المختلفة.					
41	تشرك الطلبة في لجان الضبط المدرسي.					
42	تغرس في نفوس الطلبة قيم التعاون من خلال المباريات الرياضية.					
43	تعرض على الطلبة تعليمات النظام المدرسي في مكان بارز.					

يرجى منكم الإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما الصعوبات التي تَحِد من تحقيق وسائل الضبط الإجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن؟

....

....

السؤال الثاني: ما سبل تفعيل وسائل الضبط الإجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن؟

....

....

ملحق ب

قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة

الرقم	اسم المحكم	التخصص	الجامعة
1	الدكتور عبد الحكيم حجازي-استاذ مشارك	أصول التربية	اليرموك
2	الدكتور تيسير محمد الخوالده- استاذ مشارك	أصول التربية	ال البيت
3	الدكتور عمر خصاونة- استاذ مشارك	أصول التربية	اليرموك
4	الدكتور محمد بني هاني- استاذ مشارك	إدارة تربوية	اليرموك
5	الدكتور محمد الحراحشه- استاذ مشارك	إدارة تربوية	آل البيت
6	الدكتور محمد مقدادي- استاذ مشارك	أصول التربية	آل البيت
7	الدكتور صالح الشرفات- استاذ مشارك	أصول التربية	آل البيت
8	الدكتور إياد حمادنه- استاذ مشارك	قياس وتقويم	آل البيت

ملحق ج

الاستبانة بصورتها النهائية

جامعـــــــــة اليرمــوك

كليــــــة التربيـــــــة

قسم الإدارة وأصول التربية

المستجيب/ة .... الفاضل/ة

يقوم الباحث بدراسة بعنوان: "**الضبط الإجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن ومعوقاته وسبل تفعيله** ". وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الفلسفه تخصص(أصول التربية) من جامعة اليرموك. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أعد الباحث إستبانة تكونت من (41) فقرة موزعة على قسمين هما: **البعدالأول** خاص بوسائل الضبط الإجتماعي داخل المدارس الأساسية، **والبعد الثاني** خاص بدور المدراس الأساسية في تحقيق الضبط الإجتماعي للطلبة، **وتمّ وضع سؤالين في نهاية الإستبانة: السؤال الأول** يتعلق بالصعوبات التي تَحِد من تحقيق وسائل الضبط الإجتماعي في المدارس الأساسية، **أما السؤال الثاني** فيتعلق بسبل تفعيلوسائل الضبط الإجتماعي في المدارس الأساسية. وتتم الإجابة على فقرات الإستبانة وفقاً لتدريج ليكرت الخماسي (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً). راجياً منكم التكرم بالإجابة على فقرات هذه الإستبانة، وذلك بوضع إشارة (×) في المكان المناسب والذي يعبر عن وجهة نظرك، علماً بأنّ الإجابات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً ومقدراً لكم جهدكم

البــاحــث

علي خالد النظامي

أولاً: البيانات الشخصية:

- **الجنس:** ☐ ذكر ☐ أنثى.
- **الخبرة:** ☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5- أقل من 10 سنوات ☐ 10 سنوات فأكثر.
- **المؤهل العلمي:** ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم وماجستير ☐ دكتوراه.

ثانيًا: فقرات الأداة

الرقم	نص الفقرات	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا
البعدالأول: وسائل الضبط الإجتماعي داخل المدارس الأساسية						
1	تستخدم الأساليب الإرشادية والتوعية بشكل مستمر.					
2	تبلغ أولياء الأمور بسلوك أبنائهم.					
3	تركز على أسلوب القدوة في توجيه وتعليم الطلبة.					
4	تفعل الإذاعة المدرسية للتوعية والتوجيه.					
5	تشجع الطلبة على احترام ثقافات المجتمع.					
6	تعطي للطلبة مجالاً من الحرية وإبداء الرأي.					
7	تغرس القيم الإسلامية لدى الطلبة.					
8	تعزز العلاقة بين المدرسة والمجتمع.					
9	تهدف من العقاب الإصلاح وتقويم السلوك.					
10	توجه نشاطاتها المختلفة نحو قيم احترام الأنظمة والقوانين الاجتماعية.					
11	تطبق الأنظمة المدرسية بصورة متكاملة.					
12	توجه اللوم للطلبة في حالة عدم التزامهم بالأنظمة.					

بدرجة قليلة جدا	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جدا	نص الفقرات	الرقم
					تخاطب الطلبة بكلام لين غير جارح.	13
					تبتعد عن معاقبة الطلبة بالتوبيخ والازدراء.	14
					تتعاون مع الأسرة لمتابعة سلوك الطلاب واحتياجاتهم العاطفية والنفسية.	15
					تشرك أولياء الأمور لتحقيق الضبط الاجتماعي للطلبة.	16
					تشجع الطلبة على احترام العادات والتقاليد.	17
					تتعاون مع الجهات الأمنية في معالجة السلوكيات السلبية.	18
					تستضيف الدعاة والعلماء لإلقاء الكلمات التوعوية.	19
البعدالثاني: دور المدراس الأساسية في تحقيق الضبط الإجتماعي للطلبة						
					تحرص على غرس روح الانتماء والولاء للمجتمع لدى الطلبة.	20
					تعمل على دعم العقيدة الإسلامية لدى الطلبة.	21
					تبث روح المسؤولية في نفوس الطلبة.	22
					تعرض المدرسة من خلال أنشطتها المختلفة على الطلبة القيم والمثل التي يرتضيها المجتمع.	23
					تعمل على صياغة شخصية الطلبة عن طريق تعليمهم قواعد مجتمعهم وقيمه.	24
					تعمل على إعداد جيل واع متعلم قادر على البناء والعطاء.	25
					تناقش مشكلات الطلبة المختلفة مع أولياء الأمور من خلال المرشد الطلابي.	26
					تعد الأنشطة التعليمية والتربوية المتعددة التي تحقق للطلبة إشباع حاجاتهم النفسية والعاطفية والعلمية والروحية.	27

الرقم	نص الفقرات	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا
28	تدرب الطلبة على ممارسة قيم المجتمع في سلوكهم.					
29	تبدي اهتمامًا بمشكلات الطلبة الاجتماعية.					
30	تحرص على غرس قيم احترام الثقافات الأخرى لدى الطلبة.					
31	تحرص على تعليم الطلبة المحافظة على النظام.					
32	تعد الأنشطة التعليمية المتعددة لغرس التنظيم في نفوس الطلبة.					
33	تحقق التكيف الاجتماعي للطلبة وفق القيم والأنماط الثقافية السائدة في المجتمع.					
34	تشعر أولياء الأمور بسلوك أبنائهم.					
35	تعامل الطلبة معاملة عادلة وليس على حسب مكانة الأهل الاجتماعية أو الاقتصادية.					
36	تقوم من خلال برامجها المختلفة بشرح فوائد الانضباط المدرسي.					
37	تهتم بالأنشطة الاجتماعية المختلفة لتدعيم الضبط الاجتماعي للطلبة.					
38	تشرك الطلبة في اللجان المدرسية المختلفة.					
39	تشرك الطلبة في لجان الضبط المدرسي.					
40	تغرس في نفوس الطلبة قيم التعاون من خلال المباريات الرياضية.					
41	تعرض على الطلبة تعليمات النظام المدرسي في مكان بارز.					

يرجى منكم الإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما الصعوبات التي تَحِد من تحقيق وسائل الضبط الإجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن؟

....

....

السؤال الثاني: ما سبل تفعيل وسائل الضبط الإجتماعي في المدارس الأساسية في الأردن؟

....

....

ملحق د

كتب تسهيل المهمة

جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

كلية التربية
مكتب العميد

الرقم: ك ت/ ١٠٧/١٨/١٣٩
التاريخ: ١٤/ ربيع الأول/ ١٤٣٤ هـ
الموافق: ٢٠١٣/٢/٢٥ م

السيد مدير التربية والتعليم في محافظة جرش

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

يقوم الطالب على خالد مصطفى النظامي، ورقمه الجامعي (٢٠١٠٢١٠٠٤٢) بدراسة بعنوان "**عوامل الضبط الاجتماعي الفاعلة في تربية النشء في المدارس الاساسية في الأردن** ، "؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الفلسفة ،(تخصص أصول تربية)من كلية التربية ويستدعى ذلك الحصول على استجابات المديرين والمعلمين والمرشدين في المدارس الأساسية لديكم (ذكوراً و اناثاً) وكذلك تزويد الباحث بأعداد المعلمين العاملين في المدارس الأساسية لديكم (ذكوراً و أناثاً) ليتمكن الباحث من القيام بأجراء دراسته المشار أليها بأعلاه.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالب المذكورة أعلاه

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عميد كلية التربية

أ.د أمل خصاونة

جامعة اليرموك – كلية التربية

تلفون: ٧٢١١١١١ – ٢ – ٩٦٢ +   فاكس: ٧٢١١١٩٩ –٢–٩٦٢ +   اربد – الأردن
Tel: + 962 - 2 - 721111   Fax : + 962 - 2-7211199   Irbid - Jordan   E-mail: fac_edu@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التربية والتعليم

مديرية التربية والتعليم لمحافظة جرش

الرقم ١٢/٧ ٢١٠٩

التاريخ ١٤٣٤/٤/١٦

الموافق ٢٠١٣/٢/٢٦

مدير /مديرة   المحترم

الموضوع:- البحث التربوي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

اشـــــــــارة لكتاب رئيس جامعة اليرموك رقم ك ت/١٠٧/١٨/١٣٩ تاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥ يقوم الطالب علي خالد مصطفى النظامي بدراسة بعنوان " عوامل الضبط الاجتماعي الفاعلة في تربية النشء في الاردن " لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الفلسفة " تخصص اصول تربية " ويستدعي ذلك الحصول على استجابات المديرين والمعلمين والمرشدين في المدارس الاساسية .

يرجـــى تسهيل مهمة الطالب المذكور اعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير التربية والتعليم

د. حسان محمود ... سليمان

مدير الشؤون التعليمية والفنية

نسخة:-

مدير الشؤون التعليمية والفنية

ر.ق. التدريب والتاهيل والاشراف التربوي

ك.ع٢٦ /٢

هاتف: ٩٦٢٢٦٣٥١٤٤٩+ فاكس: ٩٦٢٢٦٣٥١٠٦٩+ ص.ب ١٨ جرش ٢٦١١٠ الأردن

مديرية التربية والتعليم
قسم التخطيط التربوي

اعداد المعلمين والإداريين في المدارس الأساسية

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكور	59	مدرسة

عدد المعلمين	754	
عدد الإداريين	126	

اناث	63	مدرسة

عدد المعلمات	780	
اداريات	163	

المجموع 1534 معلم ومعلمة

Abstract

Al nezame, Ali Khalid. Social Control in Primary Schools in Jordan: its Obstacles and Ways to Activate. PhD thesis, University of Yarmouk, 2013. (Supervision: Prof. Dr. Mohamed Mahmoud Khawaldeh).

This study aimed to identify the means of social control in primary schools and their role in achieving social control to students, and on the methods and techniques used by the primary school to achieve social control, and then detect the difficulties or obstacles that could limit the achievement of the means of social control appropriate for students in primary schools in Jordan. The study sample consisted of (319) director and a teacher and mentor in primary schools for boys and girls in the province of Jerash, where he was selected in the stratified random way. To achieve the objectives of the study, researcher prepared questionnaire consisted finalized (41) items were placed two questions open at the end of the questionnaire: The first question the difficulties that limit the achievement of the means of social control in primary schools, while the second question relates to the ways of activating the means of social control for education students in primary schools.

The results of the study showed:

- That Altkadirlosaúl degree of social control within the primary schools in Jordan, from the perspective of managers, teachers and counselors were great.
- The degree of appreciation for the role of basic schools of Jordan in achieving social control for students from the perspective of managers, teachers and counselors were great.
- To highlight the difficulties that limit the achievement of the means of social control in primary schools in Jordan, from the point of view

of the study sample are: school administration and legislation, educational, vulnerable to other cultures, to get away from the values and methods of control community, and unjust laws against the teacher in the Ministry of Education.

- In the light of the results of the study researcher presented a number of recommendations; including: activating the role of counselor school, use a method by example, hold lectures and seminars to demonstrate the importance of the factors of social control for students of primary schools, focusing on the principle of belonging to the family home and at school, and giving education teacher Islamic bigger role and increase the number of Islamic education classes to achieve social control factors.

Key words: Social control, Primary schools, Jordan